الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لأندلس للعلوم والتقنية
كلية العلوم الإدارية

جامعة الأندلس
Alandalus University for Science & Technology

النقود والبنوك

2023 - 2022

الدكتور:

محمد الرفيق

الفصل الأول

نشأة النقود

يرتكز النظام الاقتصادي في العصر الحديث على النقود حيث تمثل مركز الصدارة في المراكز الاقتصادية، وفي جميع المعاملات الاقتصادية الجارية.

- يعتبر اكتشاف النقود من الخطوات الإنسانية في تطور الحضارة الإنسانية
- ولذلك لم يتم ظهور النقود دفعة واحدة بل كان نتيجة لتطور طويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات.
- ولقد تزايدت حاجات الأفراد وتنوعت الأمر الذي أدى إلى اعتماد الأفراد على بعضهم البعض في تبادل السلع والخدمات لإشباع الحاجات.
- ونتيجة لذلك ظهر التخصص أو تقسيم العمل الذي بمقتضاه جعل الفرد ينتج أكثر من حاجته من السلع والخدمات، وفي نفس الوقت نجد أنه هذا الفرد يحتاج إلى السلع والخدمات التي تنقصه (أي التي لم ينتجها هو).
- وهذا فقد زادت عمليات التبادل بين أفراد المجتمع إلى مستوى أصبح فيه الاستمرار مستحيلاً في ظل المقايضة الذي كان سائداً قبل نشأة النقود.
- إذا جاء استخدام النقود من أجل ضرورة حتمية لإدارة الزيادة في حجم المبادلات واتساعها واستمرارها مع التطور والتقدم الاقتصادي.

١- نظام المقايضة وعيوبه "Barter"

- إن الحاجة الماسة إلى وسيلة للمبادلة كانت تمثل ضرورة من ضرورات التغيرات الاقتصادية لذلك لم يكن ظهور النقود لسبب اختراع أحد الأفراد في العصور البدائية.

- كان الإنسان ينتج حاجاته بنفسه (حاجات بسيطة) في ذلك الزمان كان يقوم بالاكتفاء الذاتي سواء على مستوى الفرد أو العائلة أو القبيلة.
- وكان يتم مبادلة السلع التي ينتجها كل فرد مع سلع وخدمات ينتجها الآخرون.
- المبادلة تتم عن طريق المقايضة: وتقصد بها المبادلة سلعة بسلعة أخرى دون أن يدخل فيها بينهما طرف ثالث والبيع فاصل من نوع آخر. أي دون تدخل النقود كوسيط في عملية التبادل.
- : هل المقايضة تمثل الصورة المثلى للمبادلة؟

لا ليست الصورة المثلى للتبادل، وأمام المعاملات الاقتصادية.

- لقد زادت حاجات الإنسان وتنوعت وبدأ الإنسان يتنقل بسلعته إلى آخر وأخذ يبحث عن مزايا الأفراد الذي معهم.

- ظهرت الحاجة إلى التخصص وتقسيم العمل.

⊛ عيوب أو صعوبات نظام المقايضة :-

1- صعوبة إيجاد وحدة مقياس للتبادل.

- المقايضة في أبسط مثلث النظام الطبيعي البسيط للتبادل في المجتمعات البدائية وبسبب بساطة تلك العملية أصبح هذا الأسلوب غير صالح عند تعدد السلع وتعقد الحاجات والأذواق لدى الأفراد.
- نظام المقايضة يقوم على مبادلة سلعة ما بسلعة أخرى مباشرة دون وسيط أيا كان دون تحديد عدد وحدات السلعة (أ) التي تعادل وحدة من السلعة (ب) في السوق.

مثال

1 كجم حليب = 20 رغيف خبز
أو 2 كجم رز
أو $\frac{1}{20}$ م أجر الطبيب

1 رغيف خبز = $\frac{1}{150}$ م كيلو الحليب
أو
$\frac{1}{15}$ م الأرز

∴ لابد من تحديد سلعة للتبادل وخاصة إذا تجاوزت السلع المتبادلة في السوق 1000 سلعة أو أكثر.

ويتم تحديد عدد سلع التبادل في نظام المقايضة من خلال العلاقة التالية:

$$C = \frac{N(N-1)}{2}$$

حيث أن

C: تمثل عدد سلع المقايضة.
N: تمثل عدد السلع.

(النظام العيني)

- نجد في هذا النظام وجود صعوبة الانتقال إلى أية مرحلة متقدمة من مراحل الاقتصاد النقدي مثل وضع السياسات الختامية لأية شركة مثل حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والأصول والخصوم أو التوصل إلى حسابات الدخل القومي لدولة من الدول.
- يصعب إيجاد عدد كبير جدا من سلع المقايضة بسبب تزايد عدد السلع المتداولة في السوق.

2- صعوبة التوافق المتبادل لرغبات المتعاملين :-

- نظام المقايضة يعتمد على توافق رغبات المتعاملين وهذا التوافق يكون بالقدر والجودة والزمان والمكان.

مثال : شخص لديه كمية معينة من سلعة ما ويرغب في استبدالها بسلعة أخرى فني هذه الحالة في ظل نظام المقايضة لابد أن يبحث عن فرد آخر يتبادل هذه السلعة وفي نفس الوقت يملك الفائض من السلعة التي يحتاجها الفرد الأول.

3- صعوبة توفر وسيلة عامة صالحة لاختزان القيم :

- هناك مشكلة الاحتفاظ بالقوة الشرائية المتمثلة بالسلعة إلى وقت الحاجة إليها، إما لاستهلاكها أو استبدالها بالسلع والخدمات الأخرى.

وهذا الأسلوب في حفظ الثروة له محاذير وسلبيات من أهمها :-

أ- يتطلب تخزين السلع المتمثلة للثروة نفقات تخزين وهذا يثقل كاهل المخزن.

ب- قد تتعرض بعض السلع إلى التلف والفساد أو تفقد قيمتها بسبب مرور الزمن الأمر الذي يجعل مالكها يستهلكها بسرعة في غير وقت الحاجة إليها أو يقوم بمبادلتها بسلع أخرى.

ج- قد يكلفه الاحتفاظ خلال فترة التخزين أن يجد سلعة بديلة عن السلعة المختزنة مما يؤدي به إلى عدم الحاجة إلى هذه السلعة، وبالتالي تفقد السلعة جزءاً من قيمتها بمرور الزمن.

4- صعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الآجل :

نظراً لعدم وجود وحدة مناسبة يمكن بها تقدير عقود الدفع الآجلة فإن هذه الصعوبة استمرار نظام المقايضة وخاصة في اقتصاد التبادل.

5- صعوبة تجزئة بعض السلع :

من صعوبة توافق المتعاملين عدم قابلية بعض السلع للتجزئة لأنه من المستحيل تجزئة بعض السلع للحصول على الوحدة المماثلة من السلع الأخرى.

النقود المحاسبية : accounting money

اقتصاديات وظيفتها على مجرد تقديم أساس معقول ومقبول لقياس قيم السلع محل التبادل.

- أدى انتشار النقود الحديثة إلى انقسام عملية المقايضة إلى عمليتين منفصلتين في الزمان والمكان بعد أن كانت عملية واحدة مباشرة تتم في نفس اللحظة وفي ذات المكان.

الأولى: يتم بيع السلع مقابل النقود.
والثانية: شراء النقود مقابل السلع.

س: ما أهمية النقود الحديثة؟

ج: لقد عملت النقود الحديثة على:

1- تقليل تكلفة المبادلات وتبسيط عملية التبادل نفسها.
2- تحقيق مرونة أكبر، وتوافرها للوفاء بالرغبات.
3- توفير الكثير من الوقت والجهد الضائعين.
4- زيادة حجم المبادلات وبالتالي زيادة الإنتاج ومستوى دخل الفرد.

النقود تعد بالفعل اختراعاً اجتماعياً مثيراً للغاية

- اكتشاف المعادن النقود المعدنية

بعد اكتشاف المعادن بدأ التعامل بالنقود تدخل عصراً جديداً هو عصر النقود المعدنية.

تم استخدام المعادن الرخيصة مثل النحاس - البرونز - الأسبوم كنقود وعندما بلغ ذلك العصر أوج عظمته وقمة تطوره تم استخدام المعادن النفيسة الذهب - الفضة كنقود.

س: ما هي الخصائص التي تميزت بها المعادن؟

ج: الخصائص التي تميزت بها المعادن:

1. القابلية للتجزئة دون أن تفقد أي جزء من قيمتها.
2. سهولة الحمل والتخزين.
3. القابلية وسهولة التصنيف.
4. الندرة النسبية واستقرار العرض منها تقريباً الأمر الذي ينعكس في ارتفاع قيمتها التبادلية واستقرارها.
5. الصلابة وعدم القابلية للتآكل أو الهلاك نتيجة كثرة التداول.

- المعادن النفيسة على هيئة سبائك Bullions

تم وضع وزن للسبيكة لمعرفة قيمتها عن طريق استخدام موازين خاصة كان المقابلون يحملونها دائماً.

لأن ذلك الوقت كان يعرف بجرن المقابلات والصيارفة يقومون هذا الجرن وتزويرهم وزنه وعيار المعدن.

اختراع "سك العادة" ← Coinage ← 600 ق.م قبل الميلاد

سك النقود: قيام احدى الهيئات بتحويل السبائك المعدنية النفيسة إلى قطع موحدة ذات وزن وعيار معين. حيث تظهر ذلك الوزن والعيار على وجه كل قطعة.

وهذه القطع تعرف بالمسكوكات المعدنية او العملات المعدنية

Currencey Coins

ما هية النقود

أولاً: تعريف النقود: أي شئ يحظى بالقبول العام في التداول وله قوة شرائية عامة، ليستخدم وسيطاً في التبادل وقياساً للقيم.

تعريف وجيز: ("ان النقود هي كل ما تفعله النقود")

- خصائص أو شروط النقود:

- حتى تكون النقود جيدة بالمعنى الصحيح هناك عدة شروط سنراجزها

1) ان تتمتع بالقبول العام من قبل كافة أفراد المجتمع، وينصب هذا القبول في اعتبار النقود وسيلة مناسبة وطريقة للحصول على السلع والخدمات وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بين الأفراد.

2) ان تكون وحدات النقود متجانسة متماثلة تماماً، أي تحل الواحدة محل الأخرى بالتالي تماماً.

3) ان تكون وحدات النقود قابلة للتجزئة والانقسام إلى وحدات صغيرة لا تتأثر قيمتها بعد التجزئة لتسهيل حساب وإتمام المعاملات الاقتصادية

4) صعوبة تلفها وعدم قابليتها للاهتلاك السريع نتيجة التداول والانتقال بين أيدي الأفراد. — لفظها

5) ان تكون خفيفة الوزن صغيرة الحجم يسهل حملها، وذات فئات نقدية مختلفة تساعد في انتقالها وتسهيل إتمام المعاملات الاقتصادية بين سهولة ودون مشقة

6) ان تتمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها أي لا تتغير قيمتها من وقت إلى آخر حتى يمكن

وظائف النقود

- النقود لا تطلب لذاتها وإنما لكونها تسهل عمليات تبادل السلع خلال عملية الإنتاج أو تبادل السلع والاستهلاك النهائي ويصل الفرد على كل ما يحتاجه من سلع وخدمات ولذلك فإن الوظائف الأساسية للنقود هي :-

(1) النقود مقياس للقيم أو وحدة للحساب : هذه الوظيفة تنشأ عن احد عيوب المقايضة وهو عدم وجود مقياس مشترك للقيم ووحدة لحساب القيم ، ولولا وجود النقود وقيامها بوظيفة مقياس للقيمة ووحدة للحساب فإنه يتعذر على الاقتصاد أن يؤدي وظائفه . وللعلم بأن النقود تستخدم مقياساً للقيم لم تبلغ في وقت واحد إلا وقد استوفى المقياس المطلوب كما هو الحال في وحدات القياس المستخدمة في العلوم الطبيعية ، مثل الأوزان والأطوال . حيث نجد أن النقود تتغير قيمتها ارتفاعاً وانخفاضاً وارتفاعاً في بعض الظروف وهو ما يعبر عنه بالقوة الشرائية للنقود .

القوة الشرائية : تعريفها : كمية السلع التي تستطيع الوحدة النقدية الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة .

- كلما كانت النقود أكثر قبولاً لدى أفراد المجتمع - حجم أ ن
- كانت النقود أكثر استقراراً وثباتاً في أسعارها ، وبالتالي قوة شرائها للسلع والخدمات
- عدم المساس بقيمة النقود هو ما يحدث في فترات التضخم والانكماش حيث يجعل من النقود سلعة غير مرغوب فيها وغير مقبولة نسبياً من حيث مقياس للقيمة ووحدة للمقاسبة (للحساب) ومن حيث وسيط للتبادل . وهي الوظيفة الثانية (الأساسية)

(2) النقود وسيط للتبادل :

- عندما تقوم النقود بهذه الوظيفة فإنها تسهل السلع والخدمات لم تعد تتم مبادلتها في مقابل سلع وخدمات أخرى ، بل في مقابل أداة عامة مقبولة من جميع الأفراد هي النقود .
- وهناك نجد أن المقايضة تنقسم إلى مشكلتين تم ذكرهما سابقاً
- أيضاً يشير الدكتور سامي إلى أن النقود تقوم بوظيفة أخرى وهي وسيلة للدفع أو تستخدم أحياناً في عملية شراء الهدايا - دفع الضريبة إلى خزينة الدولة
- الوظيفة الأساسية للنقود أنها وسيط للمبادلة وأداة للدفع
- هذه الوظيفة تنشأ عن إحدى صعوبات نظام المقايضة وهي صعوبة توافق رغبات المتقابلين

3- النقود أداة للاحتفاظ بالقيم والادخار:

أي أن الفرد يستطيع تأجيل تبادل النقود في مقابل السلع والخدمات التي يرغب فيها.

النقود تمثل أداة للادخار.

النقود ليست وحدها القادرة على اختزان القيم بل هناك أدوات أخرى مثل
- الأوراق المالية - الأثاث - اللوحات الفنية النادرة - المنازل والأراضي
كالأرض - العقارات أو أية سلعة أخرى.

الفرد يحصل على هذه السلع في صورة ريع - دخل - أو فائدة أو ربح رأسمالي
نتيجة ارتفاع قيمتها السوقية مع مرور الزمن اقتصادية أو نقدية أو الحصول
على منفعة ما.

وهناك بعض الصعوبات (أو المحاذير) مثل
- نفقات التخزين إذا كانت السلعة ما
- انخفاض أو تدهور قيمة السلعة بسبب فسادها أو هلاكها
- تقبل أقل سيولة النقود لعدم تمتعها بالقبول العام والصفة ينوعها
أو تحولها إلى فقد سائل عند الحاجة.
- النقود أصل كامل السيولة لأنها تتمتع بالقبول العام لدى جميع
أفراد المجتمع ويمكنها الوفاء بأي صفقة في كل وقت

أذكر العوامل الأساسية التي تجعل من النقود أداة للاحتفاظ بالقيم والادخار؟

1- ثبات قيمة النقود النسبي، والتي تفقد قيمتها بمرور الزمن على عكس
2- أن تتوافر المنتجات التي يرغب فيها الفرد في الوقت الذي يحتاج فيه

4- النقود أداة للمدفوعات الآجلة:

تلعب النقود دوراً بارزاً في تيسير عمليات الائتمان الآجل، وبواسطة
النقود يستطيع الأفراد والحكومات أن تتحول شروطها عن طريق الاقتراض
أو إصدار السندات التي تحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة، والتي تتم
سداد فيه هذه القروض أو السندات في آجال لاحقة، وعليه فإن
من أهم النقود التي تمثل أداة للمدفوعات الآجلة تتسهل عمليات
المبادلات التي تتم في المستقبل من اقتراض واقتراض كما هو في الوقت الحاضر.

5- النقود أصل سائل: يفضل الأفراد الاحتفاظ بجزء من ثرواتهم في صورة نقدية
سائلة، وفاضلة إذا توقعوا انخفاضاً في أسعار
السلع في المستقبل، فقد يتمكنون من تأجيل طلبهم الاستهلاكية
لبعض الوقت في صورة نقدية أصل
كما يحتفظ الأفراد بجزء من أصولهم المالية في صورة نقدية سائلة إذا توقعوا انخفاضاً في أسعار الفائدة

لا ستثمارها في أوجه استثمار تعطي إيرادا أعلى من سعر الفائدة المتوقع وليقوموا بادخارها إذا توقعوا ارتفاعا في سعر الفائدة في المستقبل.
ولذلك لابد أن تتبع النقود بالمثبات لتثبت في قيمتها، وإذا كان هناك تقلب في قيمة النقود تنتج الاضطرابات الاقتصادية - التضخم - الانكماش فإنه ذلك له نتائج خطيرة تؤثر في حياة الفرد وفي حياة المجتمع.

- أنواع النقود

- تم اتخاذ سلعة وسطية (وسيلة) للتبادل بهدف تفادي العيوب السابقة.
- تنوعت السلع التي اتخذت كنقود واختلفت تبعا لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية واختلاف العصور والمعتقدات والعادات والتقاليد وقد اتخذت النقود أنواع عديدة هي:

(1) **النقود السلعية**: مثلت هذه الأنواع من النقود أول مرحلة من مراحل انتقال المجتمعات البشرية من اقتصاديات المقايضة إلى اقتصاديات البيع والشراء على أساس سلعة معينة تتميز بمواصفات محددة وتلقى القبول من الجميع

- الأبقار
- الأغنام
- الأسود
- الصيون

- الملح
- الماشية
- الشعير
- التوابل - السكاكين.

بعض الصعوبات التي واجهت هذه الأنواع من النقود

a) ارتفاع نفقات النقل والتخزين.
b) عدم إمكانية تجزئة بعض النقود السلعية.
c) تعرض بعض أنواع السلع للتلف والفساد.

(2) **النقود المعدنية**: انتشر استعمال المعادن نقودا نتيجة لسهولة صياغتها وسكها في أشكال وعيار وقيمة محددة فكانت النقود البرونزية والنحاسية أول أنواع النقود المعدنية التي شاع استعمالها في العصور القديمة.
- تطور التجارة الخارجية واستنزفت الفضة في التداول مما استدعى الذهب (هذه المعادن تحتاج قيمة مرتفعة نسبيا لتتحمل نفقات النقل)

3- النقود الورقية : ظهرت في القرن السابع عشر

- إنه نتيجة للتطورات الكبيرة في النقود نظر أن تلك التطورات أعمرت في محاولة للبحث عن وسيلة تقوم بوظيفة النقود بأقل التكاليف الممكنة للعاملات الاقتصادية إلى أن بدأ عصر التجار بسبب ظهرت طبقة التجار.

- وبزاد حجم المبادلات التجارية المحلية والعالمية الذي اضطر التجار إلى حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية من الذهب والفضة للانتقال بين البلاد وأداء قيمة المعاملات التجارية.

والسؤال المهم هنا ما هي المخاطر التي تعرض التاجر نتيجة حمل كميات كبيرة من النقود الذهبية وكيف تم حل هذه المشكلة؟

- المخاطر تتمثل في أنه هناك قطاع الطرق أو مخاطر السرقة والضياع

- ظهرت فيونة النقود الورقية والتقاليد تساعد على تداول النقود بين التجار، حيث كان انتشار مهنة الصراف من خلال الصاغة والصيارفة والتجار

تعريف النقد التمثيلي: هي عبارة عن إيصال المتداول الصادرة عن الصيارفة

تمتعت الإيصالات المتداولة بالثقة والقبول العام (أي أن التجار والصاغة والصيارفة قاموا بتحرير شكوك وقيم) ليتعهدوا فيها للمودعين برد ما أودعوه لديهم بمجرد طلبهم.

- كانت تلك الشكوك تصدر في البداية «اسمية» أي باسم المودع.

- الشكوك الورقية هي نفسها الإيصالات أو السندات

- وكان يتم تداول الشكوك أو الإيصالات (السندات) من فرد إلى آخر بأتباع الطرق التجارية السائدة

- تطور التجارة والمبادلات بين المجتمعات ساعد في البحث عن الحاجة إلى مصارف تقوم بهذه المصارف بما يلي:

1- قبول الودائع

2- اعمال الاقراض مقابل أن تتقاضى لأصحابها وتأخذ أو أوراق أو سندات تتعهد فيها المصرف أنه يدفع لحاملها عند الطلب عددا معينا من النقود المعدنية.

- مع ظهور الحاجة لوجود الأوراق النقدية (شركات ورقية) أو السندات تتداول من يد إلى أخرى دون الحاجة إلى ذهاب بعض الأفراد لما تمتعت به من ثقة وقبول عام،

- إذا حلت النقود الورقية محل النقود الذهبية والفضية وتعهد البنك المركزي باستبدالها بالذهب والفضة عند الطلب وطلعهم على هذا النوع من النقود لوجد النقود القابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة وعرفت هذا قبل الاقتصاديين بالنقود النائبة،

- سؤال في حالة هذه الحالة ظهر أن البنك المركزي (المصرف المركزي) أو المصارف المركزية عجزت عن الوفاء بتعهداتها ! ما هي الأسباب ؟ وما هو موقف الدولة ؟

السبب هو كثرة العروض من النقود الورقية إلى المستوى الذي لا يمكن للمخزون المحلي من الذهب أن يقابلها،

موقف الدولة : أن كل الصادرات القانون الذي يلزم الأفراد بقبول وتداول النقود الورقية دون أن تكون للأفراد الحق في استبدالها بأية عملة أخرى في المجتمع الواحد واطلعهم على هذه النقود بالنقود الإلزامية، ونقودا غير قابلة للتحويل وأصبح لهذه النقود الورقية قوة إبراء غير محدودة بحكم القانون،

إذا نستطيع أن نستخلص مما سبق أن إنتشار النقود الورقية التي يمكن أن تصدرها المصارف إلى دون غطاء نقدي كامل فإنها تلاقي قبول وثقة لدى كافة أفراد المجتمع.

المركزية

- لماذا أعطيت حق إصدار إلى المصرف المركزي ؟

- وذلك تفاديا للآثار السيئة التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد القومي، وبعملة الدولة النقدية،

4 - النقود المساعدة : وهي النقود التي تصدرها وزارة المالية والسلطة النقدية في شكل قطع نقدية من معادن مختلفة، فضة، برونز، نيكل وقد تكون في شكل ورقية ذات قيمة بسيطة (صغيرة)،

ما هي مهمة النقود المساعدة ؟ تهتم القيام بمساعدة النقود في تسهيل المبادلات ضئيلة القيمة

وما هي مميزات النقود المساعدة ؟

تتميز بما يلي :-

1- أنها لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة،

2- يستطيع الدائن أن يرفض قبولها في تسوية دينه،

5 - النقود الالكترونية : تشكل هذه النقود أحدث تطور في الوقت الحاضر حيث شكلت وسائل الدفع.

تقصد بالنقود الالكترونية : الوسائل الالكترونية لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى، كدفع المرتبات والأجور الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة المشتريات السلعية والخدمية، وكل ذلك يتم وفق نظام الكتروني يسمى بنظام تحويل الأموال الكتروني.

- وقد تكون هذه الوسيلة بديلاً للعملات القانونية والشيكات وبطاقات الائتمان،
- اصبحت منتشرة بشكل واسع لتحويل المبالغ الكبيرة الكترونياً من قبل البنوك والشركات والمصارف بهدف استثمار والوسطاء الماليين.
- يعد العراق الآن من الوسائل المتقدمة لصعب وايداع وتحويل الأموال الكترونياً،

مميزات النقود الالكترونية

1- الكفاءة العالية التي تتحقق من خلال استخدام النظام الالكتروني.
2- السرعة الفائقة في تحويل الأموال،
3- انخفاض تكلفة تحويل بدلاً من استخدام الشيكات أو بطاقة الائتمان،

5- النقود الائتمانية أو المصرفية :

تسمى نقود الودائع أو النقود الكتابية ، وتعتبر من أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة هامة للدفع وتشكل نسبة مرتفعة من اجمالي النقود المتداولة في الدول المتقدمة ذات الأنظمة المصرفية الحديثة.

سؤال هام

~~وضح كيف تنشأ النقود المصرفية .~~

وضح كيف تنتقل النقود الورقية من حساب إلى حساب آخر دون أن تخرج ~~النقود الورقية~~ من المصرف ؟

- نظراً لأن الأفراد يقومون بإيداع أموالهم لدى المصارف التجارية فإنه من خلال تلك الودائع تتم العمليات التجارية التي تعقد بين الأفراد وذلك بأن يحول الطرف الذي لديه حساب في المصرف مبلغ من النقود من حسابه إلى الطرف الآخر الذي يكون لديه حساب في نفس المصرف وهنا نجد أن المصرف يقوم بتخفيض حساب الطرف الأول وزيادة حساب الطرف الثاني دون أن تخرج النقود الورقية من المصرف ، دون أن يؤثر ذلك في السيولة المصرفية

- الشيك : هو الوسيلة التي بموجبها يطلب الفرد الذي له حساب لدى المصرف (الساحب) من المصرف (المسحوب عليه) ، أن يدفع مبلغاً من المال لشخص محدد أو لحامله (المستفيد) ، سداداً لدين ووفاءً لالتزام وقد يكون المستفيد هو الساحب نفسه عندما يقوم الفرد الذي عليه وديعة لدى المصرف بسحب جميع أو بعض أمواله لحساب الشخص.

هل يعتبر الشيك نقوداً ؟

- الشيك من الناحية القانونية لا يعتبر نقوداً في حد ذاته بل مجرد وسيلة أو أداة تتضمن أمراً بدفع مبلغ من النقود ، من حساب شخص إلى حساب شخص آخر .
- لا يتمتع الشيك بقوة إبراء غير محدودة .
- الدائن يستطيع أن يرفض الشيك كوسيلة للوفاء بالديون ، ولا يلزمه القانون بقبول الشيك

* النقود المصرفية هي النقود التي تخلقها المصارف التجارية وتعتبر ديوناً على المصارف وتمثل اعترافاً من المصارف بمديونيتها للأفراد المودعين .

الفصل الثاني

الأنظمة النقدية :

- خصائص النظام النقدي الجيد :

من المعلوم أنه كل دولة تتبنى نظاما نقديا معينا بغض تحقيق الأغراض المرسومة ومن أهم الخصائص التي من خلالها يكون النظام النقدي جيدا مايلي :-

① الفاعلية في إدارة عرض النقود :

يقصد بعرض النقود ($Mg=C$) : هي كمية النقود المعروضة أو المتداولة (القانونية والمصرفية) التي يتداولها الأفراد والمصارف بالمصرف المركزي والجهاز المصرفي

فعالية إدارة النقود المعروضة : أنه تكون كمية النقود المتداولة طبيعة وتحت سيطرة وإدارة السلطة النقدية المختصة (المصرف المركزي)

ومتى تكون النظام النقدي جيد : لابد أنه تكون ذلك النظام كفؤ في إدارة الكمية المعروضة من النقود ومن خلال السلطة النقدية (المصرف المركزي).

- من خلال الأدوات والإجراءات النقدية التي يستطيع استخدامها لكي يتحكم في كمية عرض النقود بالزيادة أو النقصان.

- إدارة التوسع والانكماش في كمية النقود وبالسرعة المطلوبة للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

② مرونة النظام النقدي : يقصد به مدى استجابة النظام النقدي للتغيرات الداخلية والخارجية ، أي تكون النقود المتداولة قابلة للزيادة والنقصان بمرونة كاملة ، كما أنه لابد منه أنه تكون للنظام النقدي أعلى استجابة إلى رغبات الأفراد بيسر وسهولة.

③ تساوي القوة الشرائية لجميع فئات وأنواع النقود المتداولة :

النقود المتداولة : تتكون من أنواع مختلفة منها النقود الورقية والمعدنية ذات الفئات المتعددة ، ومنها النقود المساعدة الورقية والمعدنية

يقصد بتساوي القوة الشرائية لجميع فئات وأنواع النقود المتداولة : أنه تكون الأفراد قادرين على تحديد أي نوع من النقود المتداولة بأي الأنواع الأخرى بسهولة وأنه يتم ذلك بالقيمة والقوة الشرائية نفسها بدون زيادة أو نقصان ولا تكون هناك [redacted] أثناء التحويل والتبادل.

4- استقرار قيمة وحدة النقود : ان استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود من مقاصد النظام النقدي الجيد
وهذا يمثل هدف للنظام النقدي ، وهذه أحد صعوبات التي تصعب على
النظام النقدي تحقيقه والمحافظة عليه ، ويرجع ذلك الى ارتباط قيمة الوحدة
النقدية بالمستوى العام للأسعار ، كما ان النظام النقدي يواجه
صعوبة في الحفاظ على الاستقرار ~~[illegible]~~ وخاصة عند الاخذ بالاعتبار
وظائف النقود مقياساً للقيمة ، وأداة للمدفوعات الآجلة ، ومخزناً للقيمة .

5- قابلية النقود للتحويل الى عملات اجنبية :

- ان تكون النقود الوطنية قابلة للتحويل الى نقود اجنبية عند
سعر ثابت .
- ان تكون مقبولة بسهولة في الاسواق الخارجية لشراء
وبيع السلع والخدمات .
- ان تكون مقبولة للقيام باستثمارات في صورة مادية أو في
صورة سندات مالية

وحتى تكون النقود الوطنية قابلة للتحويل الى نقود اجنبية فإنه ذلك يرتبط بقدرة
وامكانيات الاقتصاد القومي على النمو والتنوع ، وعلى حالة ميزان المدفوعات
للدولة المعنية ويختلف هذا من دولة الى أخرى ومن نظام الى آخر .

6- الثقة في وحدة النقود : الثقة في النقود جزء من الثقة في السلطة النقدية
~~[illegible]~~ التي اصدرتها وهي التي تمثل الحكومة ذاتها وما
قوة القانون الذي يجبر الافراد على استخدامها في التداول .
والذي يسمى النقود الالزامية أو النقود القانونية وكذلك من
ثبات قيمة النقود النسبي بالمحافظة على استقرار المستوى العام
للأسعار .
ماذا يحدث في حالة أن السلطات النقدية في دولة ما غير مستقرة :
الذي يحدث هو ما يلي :
1- ارتفاع الاسعار وبالتالي يرتفع التضخم .
2- تدهور قيمة النقود .
3- تجنب الافراد عن النقود والبحث عن السلع المضاربة في السلع
لتوقع ارتفاع أسعارها وتخلصوا من النقود . وهذه الظاهرة
تسمى ظاهرة الهرب من النقود ونتيجة لذلك يفقد الافراد الثقة
في النقود وفي النظام النقدي القائم .

ثانياً: عناصر النظام النقدي:

تعرف النظام النقدي؟

يمثل النظام النقدي جميع أنواع النقود التي تستخدم في التداول داخل المجتمع ومجموعة المؤسسات ذات السلطة والمسؤولية في إصدار وتنظيم النقود ومجموعة التشريعات واللوائح والقوانين والإجراءات التي تحكم كمية النقود وتحدد حجم الإضافة إليها أو النقص منها في كل وقت وبما يحقق المصلحة العامة

كيف يمكننا أن نتعرف على طبيعة النظام النقدي في اقتصاد ما؟

للإجابة على ذلك فإنه لابد من التعرف على عناصر النظام النقدي التي من أبرزها:

1- جميع أنواع وأشكال النقود المعروضة.

2- المؤسسات والقوانين واللوائح والتنظيمات التي تنظم إدارة النقود.

3- التشريعات والقوانين واللوائح والتنظيمات التي تنظم إدارة النقود.

[redacted]

مادة النقود والبنوك

أهمية النقود:

تعتبر النقود أداة مهمة تستخدم في التبادل لكل من عملية الإنتاج وعملية التوزيع وكذلك الاستهلاك بطريقة غير مباشرة ومباشرة.

وبالتالي فإن النقود هي الوسيلة التي يتم بواسطتها التبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة والمتمثلة في الإنتاج والاستهلاك والسوق وما يندرج تحتها من مركباتها من العناصر المختلفة.

وهذا التعاضد المتبادل بين تلك الوحدات يتضح من خلال العمليات التبادلية المختلفة التي تتم في السوق في كل وقت حيث عدم وجود النقود سيعيق الحركة التبادلية بين كل من الأطراف الاقتصادية (الوحدات) فالمنتج لن يستطيع أن ينقل سلعته إلى المستهلك عن طريق الوسطاء المتواجدين والمتعاملين مع السوق وكذلك فإن المستهلك في غياب النقود لن يستطيع أن يشتري أي سلعة متواجدة في السوق.

وكانت عملية التبادل بين الأطراف الاقتصادية المختلفة في السوق قديماً قبل أن تستخدم النقود المعروفة تتم عن طريق تبادل السلع وهو ما سمّي بالمقايضة والتي يمكن تعريفها على أنها تبادل سلعة بسلعة أخرى. فمن كان لديه سلعة أو ينتج سلعة زائدة عن حاجته وكان يحتاج إلى سلعة أخرى فعندما يعثر على الشخص الذي يمتلك فائض من تلك السلعة التي يحتاجها تقوم عملية التفاوض على السلعتين وتعتمد عملية التفاوض تلك على ما يلي:

1. درجة احتياج كل من المتبادلين للسلعتين.
2. أهمية السلعة في سلة احتياج المستهلك.

وعادة ما يتم هذا التبادل في نطاق جغرافي محدود وصغير وذلك يعود إلى الأسباب التالية:

1. حجم السلعة المتبادلة كبير فيصعب نقلها من مكان إلى مكان آخر.
2. العادات المختلفة بين منطقة ومنطقة أخرى فقد تفضل منطقة أكل سلعة معينة لا تفضلها المنطقة الأخرى.

3- عدم وجود وسائل النقل.

وبالتالي فإن عملية المقايضة كانت تتم قديما بطريقة سهلة وبسيطة وفي نطاق محدود وكانت السلع المنتجة هي السلع الضرورية دون الكمالية وبالتالي كانت عملية المقايضة تتم بين تلك السلع الضرورية لحاجة كل الأطراف كل منهم إلى الآخر.

ونلاحظ أن عملية المقايضة كانت تتم بين السلع مثل:

1- الملابس.

2- اللحوم.

3- الحبوب.

4- الفواكه والمتمثلة بالبلح والتمر والعنب بشكل رئيسي لأنه يمكن خزنها وتحويلها إلى شكل قابل للبقاء من عام لآخر. ثم بقية الفواكه الموسمية التي لا يمكن تخزينها إلى وقت طويل في ذلك الوقت.

التطور التاريخي لاستخدام النقود:

1- مرحلة النظام غير النقدي.

مثال: في ظل النظام الإقطاعي في أوروبا كان الأمراء الإقطاعيين يقدمون جزء من المحصول إلى الفلاحين نظير خدمتهم في الأرض، وكذلك الإقطاعيين في مصر. وهذا النوع من التعامل يسمى كذلك بالمقايضة.

2- مرحلة النقد السلعي.

حيث كانت بعض السلع المقبولة بشكل عام والمتفق عليها تستخدم كنقد يتم القياس والتعامل بها عند إجراء العمليات التبادلية.

أمثلة: - استخدمت المجتمعات الزراعية الحبوب، التمر.

- استخدم المجتمع الصيني أدوات الزينة.

- استخدم المجتمع البدوي الأغنام والإبل.

3- مرحلة استخدام المعادن.

استخدم الإنسان الحديد والنحاس والفضة والذهب تبعاً لأهميتها النسبية وندرتها.

4- مرحلة التبادل بالأوراق النقدية المضمونة من قبل الأشخاص أو المضمونة بأحد المعادن والأدوات الثمينة.

5. مرحلة التبادل بالأوراق النقدية المضمونة من قبل الدولة وهو ما يتم التعامل به حالياً .

وظائف النقود:

نظراً لصعوبة المقايضة ظهرت النقود وكانت لها الوظائف التالية:

1. تسهيل التبادل فهي وسيلة للتبادل.
2. قياس القيمة فهي مقياس للقيمة.
3. الاحتفاظ بالقيمة فهي مخزن للقيمة.
4. التمكن من الائتمان فهي وسيلة للقروض.

تعريف النقود:

- يمكن اشتقاق تعريف النقود من الوظائف التي ذكرناها للنقود وعبر الشكل التالي النقود هي "الوسيلة التي تلقى قبولاً عاماً في التداول وتستخدم وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها ووسيلة للمدفوعات الآجلة".
- وعرفها بعضهم بقوله (Money is what does) .

خصائص الوحدة النقدية: (بماذا تتميز الوحدة النقدية؟)

يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

1. التمتع بصفة القبول العام.
2. صغر الحجم.
3. سهولة الحمل.
4. القابلية للتجزئة إلى وحدات أصغر.
5. تجانس الوحدات.
6. عدم قابليها للتلف بسرعة.
7. وجود استقرار نسبي في قيمتها.
8. الندرة النسبية.

قانون جريشام :

جريشام: (المستشار المالي للملكة إليزابيث الأولى).

ويقول القانون: (أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول)

حيث أدى انخفاض العملة إلى زيادة دوران العملة الرديئة، انخفاض دوران العملة الجيدة.

ملاحظة : هذا القانون لا يعتبر صحيحاً في كل الأحوال حيث في حالة قلة العملة الرديئة فإن الأفراد يلجأون إلى التعامل بالعملة الجيدة.

أنواع النقود:

عرف المجتمع البشري ثلاثة أنواع من النقود هي:

1. النقود السلعية.
2. النقود الورقية.
3. النقود المصرفية.

أولاً النقود السلعية:

ظهرت لصعوبة المقايضة في بعض السلع التي استخدمت في العملية التبادلية وكانت لها صفة القبول في المناطق التي تتداول فيها.

أمثلة:

أ. الإبل في جزيرة العرب.

ب. الملح في الحبشة.

ج. الدخان في فرجينيا.

د. السمك المجفف في نيوفوندلاند.

ه. الصوف في أجزاء من الهند.

ومن السلع التي استخدمت حديثاً كنقود السجائر في ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة والنفط في العراق أثناء الحصار.

واستخدمت المعادن بعد اكتشافها كسلع وكوسيلة للتبادل (نقود) لتميزها بالصلابة وعدم التآكل والندرة النسبية فاستخدم الإنسان البرونز، النحاس، الفضة، الذهب.

ثانيا: النقود الورقية:

زيادة حجم المعاملات التجارية يؤدي إلى زيادة الأرباح والأموال لدى التجار ← إيداع الأموال في خزائن آمنة لدى الصاغة خوفاً من السرقة ← الحصول على صكوك أمان مقابل ذلك الإيداع ← الصكوك أصبحت قابلة للتداول ← إصدار

الصياغ لصكوك بفئات مختلفة ← ظهور النقد الورقي وأطلق عليها البنكنوت عندما أصدرتها البنوك.

ويمكن تقسيم النقود الورقية إلى ثلاثة أنوع هي:

1- نقود ورقية نائبة:

وهي عبارة عن شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة في المصرف على شكل نقود أو سبائك وتعادل قيمتها المعدنية قيمة الصكوك ولذلك كانت محفوظة من السرقة والتآكل.

2- نقود ورقية وثيقة:

وهي الأوراق المصرفية (البنكنوت) تصدر من مصرف واحد تعينه الحكومة وتحمل تعهداً بالدفع عند الطلب.

وتتوقف مكانتها على:

أ) مالها من رصيد ذهبي ب) ثقة الجمهور ج) الرقابة الحكومية الفعلية.

3- نقود ورقية ذاتية:

وهي الأوراق التي تصدرها الحكومة في أوقات معينة وليس لها غطاء معدني.

ثالثاً : النقود المصرفية:

ظهرت نتيجة لزيادة الثقة بالبنوك التي يسرت المعاملات التجارية بين الأفراد عن طريق فتح حسابات جارية (الودائع المصرفية) وأصبح التعامل فيها عن طريق الشيكات.

- **الشيك** : لا يعتبر نقوداً قانونية ولكنه أمر بصرف مبلغ معين من المال. ونتيجة لكثرة التعامل به أصدرت الحكومات قوانين تجعل التعامل بالشيكات بدون رصيد جريمة يعاقب عليها القانون وبالتالي أصبح للشيك صفة قانونية.
- **بطاقات الائتمان**: وهي نقود جديدة فتحت الباب على مصراعية للتداول بشكل واسع عن طريق الإنترنت وغيرها.

النظام النقدي :

هو مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم خلق النقود في المجتمع و يختلف من بلد إلى بلد آخر نتيجة لاختلاف الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل بلد.

خصائص النظام النقدي: الجيد

حتى يكون النظام النقدي جيد ويحقق ما يهدف إليه يفترض أن يتميز بالخصائص التالية:

1. الفاعلية في إدارة عرض النقود.
2. مرونة النظام النقدي.
3. تساوي القوة الشرائية لجميع فئات وأنواع النقود المتداولة.
4. استقرار قيمة وحدة النقود.
5. القابلية لتحويل النقود إلى عملات أجنبية.
6. الثقة في وحدة النقود.

أنواع الأنظمة النقدية:

1) الأنظمة النقدية السلعية:

ويتم في ظل هذه الأنظمة، إصدار قانون من قبل الدولة تقرر فيه أن قيمة وحدتها النقدية تساوي كمية محددة من سلعة معينة أو سلعتين أو أكثر بحيث تساوي القوة الشرائية لوحدة النقود القوة الشرائية لمعيار القيمة لمحدد لهذه السلعة.

أمثلة :

أ- الأنظمة النقدية المتخذ من كمية من الذهب.

ب- الأنظمة النقدية المتخذ من كمية من الفضة.

ج- الأنظمة النقدية المتخذ من كمية من الذهب والفضة في آن واحد (نظام المعدنين)

2) الأنظمة النقدية الورقية:

تتحدد في هذا النظام قيمة وحدة النقود بقوة القانون وتستخدم في التداول عن طريق الالتزام والسيادة للدولة.

ويمكن أن يطلق عليها النقود الإلزامية أو القانونية.

عناصر النظام النقدي :

1) جميع النقود التي تستخدم في التداول داخل المجتمع.

2) مجموعة من المؤسسات ذات السلطة والمسؤولية في إصدار وخلق النقود.

3) مجموعة التشريعات واللوائح والقوانين والإجراءات التي تحكم كمية وحجم النقود المتداولة.

ويمكن تعريف النظام النقدي من خلال عناصره السابقة الذكر.

القواعد النقدية:

لكل نظام نقدي قاعدة نقدية يتخذها المجتمع أساساً لقياس القيمة الاقتصادية فيها ولتوضيح هذه المفهوم لا بد من معرفة معنى النقود الانتهائية ومفهوم وظائف أنواع القواعد النقدية.

القاعدة الانتهائية: (النقود الانتهائية)

هي النقود التي تتصرف بها جميع الأنواع الأخرى من النقود المتداولة في المجتمع.

فإذا كانت النقود الإنتهائية معدنية كانت القاعدة معدنية.

وإذا كانت النقود الإنتهائية ورقية كانت القاعدة ورقية... وهكذا.

ويمكن تعريف القاعدة النقدية كما يلي:

- **القاعدة النقدية:** هي النقود الإنتهائية التي يرتكز عليها النظام النقدي في دولة ما وتعتبر أساساً للقياس والمقارنة.
- **المقصود بالقاعدة النقدية:**

من خلال التعريف السابق للقاعدة النقدية يتضح أن المقصود بالقاعدة النقدية بأنها المقياس الذي يتخذه المجتمع أساساً لحساب القيم الاقتصادية ومقارنتها ببعضها بعضاً في التبادل.

- **المقصود بنقود القاعدة النقدية:**

هي النقود التي يستخدم المجتمع قيمة الوحدة منها أساساً لقياس السلع والخدمات في التبادل وعليه يمكن القول أن:

- القاعدة النقدية تهيمن على القوة الشرائية للنقود لارتباط مصيرهما ببعض.

- القاعدة النقدية تهيمن على القوة الشرائية للنقود لسلطتها المباشرة على عرض النقود في النظام الاقتصادي.

أنواع القواعد النقدية:

1) قواعد النقد السلعي : ارتباط قيمة وحدة النقد التي يتخذها المجتمع أساساً لقياس القيم الاقتصادية.
2) قواعد النقود الورقية : ارتباط قيمة وحدة النقد التي يتخذها المجتمع أساساً لقياس القيمة الاقتصادية بمقدار سيطرتها على كافة السلع والخدمات المتبادلة.

- **قواعد النقود السلعية :**

ومن أشهر قواعد هذا النوع ما يلي:

1. قاعدة المعدن الواحد.
2. قاعدة المعدنين.

وسوف نركز على قاعدة المعدن الواحد وبالخصوص قاعدة الذهب في شرحنا التالي:

- **قاعدة المعدن الواحد:**

في ظل هذا النظام يكون أساس الوحدة النقدية معدن واحد ذهباً كان أم فضة وسوف نقتصر دراستنا على النظام النقدي القائم على قاعدة الذهب.

- **قاعدة الذهب:**

ويقصد بها ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد فيه المشرع قيمة وحدة النقود بوزن معين من الذهب وفي ظل هذه القاعدة يتمتع الذهب وحدة بصفة النقود النهائية.

اتخذت هذه القاعدة ثلاث صور رئيسية هي:

1) نظام المسكوكات الذهبية.
2) نظام السبائك الذهبية.
3) نظام الصرف بالذهب.

أولاً : نظام المسكوكات الذهبية: (1812 – 1914م)

من أقدم النظم الذهبية المعروفة وعرف بنظام الذهب المتداول لانتقاله من يد إلى أخرى. وفي ظل هذا النظام يوجد شرطان.

أ. تحتوي الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية.

ب. تحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب.

ولتحقيق الشرطان والمحافظة عليهما لا بد من :

- تحديد كل من وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة.
- حرية سك الذهب بأية كمية دون تحمل أية تكاليف لمنع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية.
- ضمان حرية صهر المسكوكات إلى سبائك أو العكس بدون أي قيد يمنع هبوط القيمة الاسمية للمسكوكات عن قيمتها الحقيقية.
- توفر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى نقود أو سبائك ذهبية.
- ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة والقيمة الخارجية لها.

ولقد حافظت هذه الإجراءات على ثبات واستقرار أسعار الصرف.

وبالتالي فإنه في ظل هذه القاعدة وجد ما يلي:

أ) الحرية المطلقة للناس في استخدام الذهب أو الأوراق أو النقود المساعدة لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية.

ب) الحرية في استخدام الذهب في الأعراض الصناعية.

ج) تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية يترافق مع تغير القوة الشرائية للسبائك الذهبية.

ظل هذا النظام معمول به حتى الحرب العالمية الأولى في كثير من البلدان التي تخلت عنه ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت به حتى نهاية عام 1933م.

ثانياً: نظام السبائك الذهبية :

أدت الحرب العالمية الأولى ← إيقاف التعامل بالمسكوكات الذهبية لبعض الدول المتعاملة بالذهب ← عدم تحويل الأوراق النقدية المتداولة إلى مسكوكات ذهبية ← وبدلاً عن ذلك يتم تحويل الأوراق النقدية المتداولة إلى سبائك ذهبية ذات وزن معين يحدده القانون ← تحقيق ما يلي:

أ) الابتعاد عن حرية التحويل إلى ذهب وبالعكس.

ب) تقليل نطاق التعامل بالذهب.

ج) ساد التداول باستخدام الأوراق النقدية القانونية مع ارتباطها بوزن معين من الذهب.

وأهم مميزات هذا النظام مقارنة بالنظام السابق يمكن ذكرها فيما يلي:

أ) انتهاء نظام سك الذهب قطع نقدية ذهبية وبالتالي اختفاء القطع الذهبية من التداول.

ب) شراء البنوك المركزية كميات غير محدودة من الذهب لمنع ارتفاع قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للذهب وإصدار أوراق نقدية قانونية مقابل الذهب المحتفظ به في البنك المركزي.

ج) عدم قابلية أنواع الأوراق النقدية الأخرى إلى التمويل إلى الذهب عند الطلب إلا في أحوال معينة ونادرة.

د) قلل هذا النظام من الإسراف بالذهب وأبقى انتقاله من دولة إلى أخرى على شكل سبائك كما ظلت الأسعار للصرف ثابتة.

هـ) لم يمنع هذا النظام كبار المضاربين من شراء الذهب واكتنازه لتحقيق أرباح المضاربة أو بيعه في الخارج.

ثالثاً : نظام الصرف بالذهب:

في ظل هذا النظام لا يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للبلد على أساس الذهب مباشرة وإنما ترتبط بنسبة ثابتة من قيمة عملة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية.

مميزات هذا النظام:

أ) وجود سعر صرف ثابت بين البلد التابع والبلد المتبوع.

ب) الاقتصاد في استخدام الذهب والحصول على فوائد لأن الاحتياطي يتكون من عملات وسندات وأذونات للبلد المتبوع.

ج) تخفيض تكاليف تخزين الذهب والحراسة.

عيوب هذا النظام:

أ) الخسائر التي تعرض لها البلد المتبوع ينعكس أثرها تلقائياً على البلد التابع.

ب) يؤدي إلى ارتباط وثيق بين الدولتين ؟؟ يمس استقلال البلد التابع.

ج) يتوقف النظام على بقاء الدولة المتبوعة على نظام السبائك الذهبية فإذا عدلت عنه انتهى النظام بالنسبة للدولة التابعة.

- **مزايا وعيوب قواعد الذهب:**

أولاً : مزايا قاعدة الذهب:

1) ثبات القوة الشرائية للنقود: وذلك لما يتمتع به الذهب من ندرة نسبية وقلة الإنتاج منه سنوياً.

2) تأمين الثقة بالنقود: في نظر كثير من الأفراد أن النقود المأمونة المضمونة هي التي تتمتع بما يلي:

أ) قابلية للتحويل إلى ذهب.

ب) قبول عام في التداول الداخلي.

ولذلك فإنها تمتاز بما يلي:

أ) تحقيق الاستقرار في التعامل الداخلي.

ب) تحقيق الاستقرار والثقة في التعامل الخارجي.

3) **تلقائية إدارة النقود:**

وهذه التلقائية في إدارة النقود تؤدي إلى تحقيق المزايا التالية:

أ) تخفيف عبء إدارة النقود على السلطات النقدية وتعفيها من التدخل المستمر في إدارة الإصدار النقدي.

ب) تجعل دور السلطات النقدية يقتصر على الإنصياع والتقيد بما تمليه حركات الذهب من زيادة كمية النقود أو نقصها وفقاً للنسبة المحددة.

ج) تجنب السلطات النقدية اتباع سياسات نقدية خاطئة للتأثير على حجم كمية النقود.

د) تضمن ثبات السياسة النقدية.

هـ) توصد الأبواب للعابثين بالقوة الشرائية للنقود أمام الحكومات.

ز) تعمل على استقلال كمية النقود وابتعادها عن أهواء السياسة والسياسيين.

وللإنصاف فإننا نقول أن الدول التي كانت تستعمل عدة أنواع من النقود في تداولها فإن إدارة تلك النقود بالرغم من سيادة قاعدة الذهب عليها كانت واجبة ولذلك فإننا لا نقول غياب الإدارة أو تلقائية الإدارة ولكن يجب أن نقول ما هي درجة الإدارة عند التمييز بين القواعد النقدية المختلفة أي ما هو المقياس النسبي للإدارة الذي يبين نسبة تدخل إدارة النقود.

4) تثبيت أسعار الصرف:

استعمال الذهب كقاعدة نقدية ← التمتع بالقبول العام في تسوية المدفوعات النقدية بين الدول ← ثبات سعر الصرف بين النقود.

⊛ عيوب وانتقادات قاعدة الذهب:

أ- يرى كثير من الدارسين أن استقرار النقد والثبات النسبي للقوة الشرائية لم يكن له علاقة بقاعدة الذهب ولكن كان له أسباب منها:

1) اكتشاف مناجم جديدة للذهب وبالتالي ازدياد الكمية المعروضة منه والذي رافقه زيادة في الطلب على الذهب بسبب التطور الاقتصادي.

2) السياسة النقدية التي اتبعتها المصارف المركزية في إصدار النقود.

ب- يرى بعض المعارضين لقاعدة الذهب أن ثبات سعر الصرف الذي تتميز به هذه القاعدة هو عيب من عيوبها في بعض الأحيان حيث يكون على حساب عدم الاستقرار في مستويات الأسعار داخل البلد.

فمثلاً: إذا كانت هناك دولتان يسود بينهما ثبات الأسعار النسبي في عملتيهما فإذا انخفض مستوى الأسعار في بلد ما فإن على الدولة الأخرى تخفيض مستوى الأسعار لديها وهذا يؤدي إلى الخسائر التالية:

1) انخفاض معدل الربح.
2) تخفيض نشاط المستثمرين ورجال الأعمال.
3) حدوث موجة من الانكماش ويعم الكساد.

ج- يرى المعارضون أن قاعدة الذهب رغم اتخاذها قاعدة للنظام النقدي إلا أنها رهن برغبات الحكومة فإذا تعارضت السياسة النقدية مع رغبات الحكومة فإن الحكومة تعمل على وقف العمل بشروط قاعدة الذهب أو إدخال تعديلات عليها.

د- يرى المعارضون لقاعدة الذهب أن الدولة التي تتبع قاعدة الذهب لا تستطيع أن تحصن نفسها من الأزمات التي يتعرض لها النقد في دولة أخرى.

انهيار قاعدة الذهب:

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب إلى ما يلي:

1) قلة الإنتاج العالمي من الذهب وأصبحت الكميات المعروضة منه لا تلبي الطلب عليه وزاد ظهور بعد ذلك الازدهار الاقتصادي الواضح والحاجة الماسة إلى النقد لأجل إعادة العمران الذي خربته الحرب العالمية الأولى.
2) بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929م اتجهت بعض الدول إلى أساليب جديدة في إصدار وإدارة النقود تتعارض مع شروط وتعليمات قاعدة الذهب، فأصدرت النقود دون وجود غطاء من الذهب لذلك الإصدار وهذا يتعارض مع قاعدة الذهب.
3) تركز معظم الاحتياطات الذهبية في كل من أمريكا وفرنسا وتواضع الاحتياطي في الدول الأوروبية الأخرى (بريطانيا، ألمانيا ..) مما دفع الدول إلى اتخاذ الإجراءات ووضع القيود لدخول وخروج الذهب منها وإليها وبالتالي انهيار ركن أساسي من أركان قاعدة الذهب.
4) انهيار ركن أساس من أركان قاعدة الذهب وهو انهيار العلاقة الثابتة بين قيمة النقود الوطنية وكمية الذهب المصنوعة منه والموحد محلياً ودولياً وذلك

لاختلاف مستويات الأسعار بين الدول المختلفة خاصة في أسعار الصرف للعملات المختلفة.

5) اتجاه مرونة الأسعار نحو الانخفاض.

فإذا كانت الأسعار والدخول مرنة فإن انخفاض الواردات وزيادة الصادرات تحدث نتيجة للتغير في الأسعار.

فإذا كانت الأسعار والدخول مرنة فإن انخفاض الواردات وزيادة الصادرات تحدث نتيجة للتغير في البطالة (التشغيل).

6) ظهور أصوات تنادي باتخاذ سياسات نقدية وطنية تهدف إلى السيطرة على النقود الداخلية للدولة والمحافظة على مستويات عالية من التشغيل والدخل القومي.

- **قاعدة المعدنين:**

وهي القاعدة النقدية التي يتحدد في ظلها قيمة الوحدة النقدية بعلاقة ثابتة من قيمة وزن وعيار محددين من كل من الذهب والفضة في وقت واحد.

شروط نجاح تطبيق هذه القاعدة: يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ) تحديد نسبة قانونية وزن وعيار محددين من الذهب والفضة بما يعادل وحدة النقود.

ب) أن تعترف السلطة النقدية بقوة إبرائ محدودة في تسديد الالتزامات.

ج) أن تضمن السلطة النقدية الحرية الكاملة للأفراد في سك وصهر الذهب والفضة وفقاً للنسبة القانونية المقررة.

د) أن تسمح السلطة التنفيذية للأفراد بحرية تصدير واستيراد المعدنين دون وضع أية قيود.

الدول التي أخذت بهذه القاعدة:

أمريكا ، فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، سويسرا، بلجيكا، اليونان ، والدول العربية عام 1970م.

- **قاعدة النقود الورقية :**

ذكرنا سابقاً أسباب انهيار قاعدة الذهب ونشأت على إثر ذلك قاعدة النقود الورقية بسبب عدم قابلية الأوراق النقدية إلى التحول إلى شيء أخر وبالتالي اعتماد النظام النقدي على قاعدة الأوراق:

تعريف قاعدة النقود الورقية:

هي القاعدة التي لا تعرف فيها وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى سلعة معينة ولكن تعرف وحدة التحاسب النقدية بنفسها وهي بذلك تعتبر نقداً نهائياً وملزماً بالقانون ولذلك أصبح للنقود الورقية قوة ابراء غير محدودة من الناحية القانونية.

مميزات قاعدة النقد الورقية :

1) يتمتع عرض النقد في ظل هذه القاعدة بدرجة عالية من المرونة.
2) تمارس السلطة النقدية حقها في إدارة النقود المتداولة لخدمة الأهداف الاقتصادية العامة دون تعارض مع الإجراءات القانونية الخاصة بالقاعدة النقدية.
3) تعطي هذه القاعدة للسلطة النقدية والحكومة العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي ولا تعطي للتوزان الخارجي أفضلية على التوازن الداخلي كما هو الحال في قاعدة الذهب.
4) تعتبر هذه القاعدة أرقى أشكال القواعد النقدية التي عرفها الإنسان ولكنها تتطلب درجة غالبة من الفطنة والحصافة في إدارتها حتى لا يتعرض الاقتصاد القومي للخطر من جراء الاختلالات النقدية.

عيوب قاعدة النقد الورقية:

وجه المعارضين لهذه القاعدة عيبين أساسيين هما:

1) خطر الفوضى في المعاملات المالية الدولية، وبالتالية إعاقة التجارة الدولية وإضعاف إمكانيات التخصيص وتقسيم العمل الدولي:
2) خطر الإفراط في إصدار النقود ← التضخم.

الفرق بين قاعدة النقود الورقية وقاعدة الذهب:

القاعدة الورقية	قاعدة الذهب
1) لا يكون للأوراق النقدية الإلزامية قيمة في ذاتها .	1) يكون لها قيمة في ذاتها.
2) يتوقف اعتبار النقود الورقية مقياساً للقيمة على درجة الثقة بالسلطة النقدية والحكومة.	2) تأخذ ثقتها في التعامل من كونها صكوكاً تمثل المعيار الموضوعي للسلعة.
3) يقتصر التعامل وقوة الإبراء للنقود الورقية في النطاق المحلي وبما يحدده القانون في الدولة ولا يمكن أن تصبح ذات طابع دولي إلا إذا كانت نقداً احتياطياً.	3) يمكن التعامل بها محلياً ودولياً ولها قوة ابراء وثقة غير محدودة.
4) سعر الصرف عرضة للتقلبات العنيفة ويتحدد بعوامل العرض والطلب في أسواق الصرف الحرة.	4) تتمع بسعر ثابت نسبياً
5) نظراً لتقلبات سعر الصرف يتعذر إجراء التسويات الدولية المتعددة الأطراف ويصبح الإجراء الوحيد لهذه التسويات هو عقد الاتفاقيات بين تلك الدول.	5) التسويات الدولية تتم بسهولة ويسر
6) لا تتطلب الاحتفاظ بأي رصيد من الاحتياطات الذهبية في مصارف الإصدار.	6) يتطلب الاحتفاظ برصيد احتياطي ذهبي تعادل قيمته قيمة الإصدارات النقدية المتداولة في السوق.
7) تتولى السلطات النقدية والمصرف المركزي والخزانة مسئولية تغير النقد في وقت معين بسبب وضعه كنقد مدار وتسترشد السلطة النقدية في إدارتها للنقود بالأهداف الاقتصادية العامة للدولة.	7) إدارة النقود تتم بطريقة شبه آلية أو تلقائية.
8) عرض النقود يتمتع بدرجة عالية من المرونة.	8) عرض النقود ذو مرونة أقل.

انتهت المحاضرة ،،

قيمـــــة النقـــود وتقلباتها

المعاني المختلفة لاصطلاح قيمة النقود:

أولاً: يختلف المعنى باختلاف الأساس الذي يؤخذ منه المعنى كما يلي:

أ- الأساس المعدني لقبول النقد في التداول.

ب- الأساس الحكومي لقبول النقد في التداول.

ج- أساس ثقة الأفراد بالنقود.

ثانياً: قد نأخذ قيمة النقود بمقارنة قيمتها بالنقد الأجنبي.

ثالثاً: وقد نؤخذ قيمة النقود من قوتها الشرائية.

قيمة النقود والمستوى العام للأسعار:

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

مصطلح: ويمكن أخذ التعريف التالي لقيمة النقود:

قيمة النقود يقصد به القوة الشرائية للسلع والخدمات الاستهلاكية.

(الأرقام القياسية)

هي تلك السلسلة من الأرقام التي تعبر عن المتغيرات التي تلحق ظاهرة ما خلال فترة أو فترات متلاحقة مقارنة بما كانت عليه تلك الظاهرة خلال فترة معينة والتي تتخذ أساس للمقارنة.

الأرقام القياسية للأسعار:

السلسلة من الأرقام التي تبين التغيرات النسبية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال فترة أو فترات مختلفة بالقياس إلى ما كانت عليه من قبل (في فترة الأساس)

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

حساب متوسط الأسعار لمجموعة من السلع باستخدام الأرقام القياسية للأسعار لتلك السلع:

مثال توضيحي:

من خلال الجدول التالي أحسب متوسط مستوى الأسعار:

السلع	سنة الأساس (١٩٨٧)م		سنة المقارنة (١٩٩٢)م	
	السعر الحقيقي	السعر المئوي	السعر الحقيقي	السعر المئوي
أ	٦٠	١٠٠	٩٠	١٥٠
ب	٤٠	١٠٠	٨٠	٢٠٠
جـ	٢٠	١٠٠	٢٥	١٢٥
د	٨٠	١٠٠	١٢٠	١٥٠
هـ	٣٠	١٠٠	٩٠	٣٠٠
المجموع		٥٠٠		٩٢٥

$$\text{متوسط أسعار (١٩٩٢)م} = \frac{٩٢٥}{٥} = ١٨٥$$

$$\text{متوسط أسعار (١٩٨٧)م} = \frac{٥٠٠}{٥} = ١٠٠$$

فنقول أن الأسعار ارتفعت في عام ١٩٩٢م بنسبة ٨٥% عما كانت عليه في ١٩٨٧م.

يتسم الحساب السابق بالبساطة ولكن يعيبه أنه يأخذ جميع السلع بنفس الأهمية.

حساب متوسط الرقم القياسي المرجح لمستوى الأسعار:

السلع	الوزن المرجح النسبي	سنة الأساس (١٩٨٧)م		سنة المقارنة (١٩٩٢)م		
		السعر الحقيقي	السعر المئوي × الوزن	السعر الحقيقي	السعر المئوي	السعر المئوي × الوزن
أ	٢	٦٠	١٠٠ × ٢ = ٢٠٠	٩٠	١٥٠	١٥٠ × ٢ = ٣٠٠
ب	٥	٤٠	١٠٠ × ٥ = ٦٠٠	٨٠	٢٠٠	٢٠٠ × ٥ = ١٠٠٠
ج	٣	٢٠	١٠٠ × ٣ = ٣٠٠	٢٥	١٢٥	١٢٥ × ٣ = ٢٧٥
د	٨	٨٠	١٠٠ × ٨ = ٨٠٠	١٢٠	١٥٠	١٥٠ × ٨ = ١٢٠٠
هـ	٦	٣٠	١٠٠ × ٦ = ٦٠٠	٩٠	٣٠٠	٣٠٠ × ٦ = ١٨٠٠
المجموع	٢٤		٢٤٠٠			٤٦٧٥

باستخدام الأرقام الموضحة في الجدول السابق يتم احتساب ما يلي:

متوسط الأسعار المرجحة لسنة المقارنة (الأساس ١٩٨٧م) = ٢٤٠٠ / ٢٤ = ١٠٠ ريال

متوسط الأسعار المرجحة لسنة الأساس (المقارنة ١٩٩٢م) = ٤٦٧٥ / ٢٤ = ١٩٥ ريال

وهذا يعني أن الأسعار في ١٩٩٢م (سنة المقارنة) قد ارتفعت بحوالي ٩٥% عما كانت عليه في عام ١٩٨٧م (سنة الأساس) وهي تختلف عن النسبة التي وصلنا إليها في حساب الرقم القياسي البسيط مثال ١.

العوامل التي تتوقف عليها قيمة النقود: (المستوى العام للأسعار):

إن المستوى العام للأسعار يتوقف على العلاقة بين الإنفاق النقدي للمجتمع خلال فترة زمنية معينة والحجم الحقيقي للسلع والخدمات التي تستعمل النقود في مبادلاتها خلال نفس الفترة الزمنية.

ومن خلال ذلك يمكن القول أن المستوى العام للأسعار يعتمد بصورة مباشرة على العلاقة بين عاملين اثنين هما:

١) الطلب النقدي الكلي: ممثلاً بتيار الإنفاق الكلي.

٢) العرض الكلي الحقيقي: ممثلاً بتيار السلع والخدمات المعروضة للبيع.

تعريفات مهمة:

- حجم الإنفاق النقدي: $M \cdot V$

عبارة عن حاصل ضرب كمية النقود المتداولة في متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من فرد إلى آخر في تسويق المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

- سرعة تداول النقود: $V = \frac{NGDP}{M}$

عبارة عن متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى يد أخرى.

$V =$

آثار تقلبات قيمة النقود (آثار تقلبات مستويات الأسعار):

١) أثر تقلبات قيمة النقود على إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة:

أ) إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي:

١. أصحاب الدخول الثابتة يتأثرون بشدة من تقلبات قيمة النقود:

زيادة قيمة النقود ⇐ زيادة الدخول الثابتة والعكس صحيح. $\uparrow\left(\frac{M^S}{P}\right) \Rightarrow$ Income constant

٢. أصحاب الدخول المتغيرة ببطء (الأجور والمرتبات). يتأثرون بدرجة أقل من أصحاب الدخول الثابتة.

٣. أصحاب الدخول المتغيرة بشدة (المنظمون ورجال الأعمال) أقل تأثراً بتقلبات النقود وقد يستفيدون بشكل إيجابي من جراء زيادة الأسعار.

ب) إعادة توزيع الثروة.

٢) أثر تقلبات قيمة النقود على مستوى التشغيل والإنتاج:

زيادة المستوى العام للأسعار ⇐ زيادة الاستثمار ⇐ زيادة استخدام عوامل الإنتاج ⇐ زيادة مستوى التشغيل ⇐ زيادة الإنتاج.

النظرية النقدية:

أهداف دراسة النظرية النقدية:

يمكن تلخيصها من خلال التعرف على:

- العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة محددة.
- العوامل التي تؤثر على الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار.

تطورات النظرية النقدية:

أولاً: في القرن التاسع عشر:

- نظرية كمية النقود ظهرت في (بداية القرن التاسع عشر): وركزت على أن كمية النقود المتداولة المؤثر الرئيسي في قيمة النقود.
- النظرية النفسية للنقود (نهاية القرن التاسع عشر): وركزت على التغيرات في الدخل والذي يعتبر المؤثر في قيمة النقود.
- المدرسة السويدية برئاسة فيكسل: عرضت تحليل جديد تأثير كمية النقود في قيمة النقود.

ثانياً: في القرن العشرين:

- أبرز ما ميز هذا القرن ظهور أفكار كينز مماثلة في نظرية كينز النقدية ، ومنها برزت الإتجاهات الإقتصادية التالية:
  - تأثير النقود على مستوى الإنتاج والتشغيل.
  - كيفية معالجة تأثير تقلبات النقود.
  - ظهور النظرية النقدية الحديثة.

النظرية النقدية التقليدية

- تشير إلى العوامل المحددة لقيمة النقود (المستوى العام للأسعار).
- ذكر الاقتصادي الفرنسي جان بودان في كتابه أن هناك علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار حيث زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار واستدل بالزيادة في المستوى العام للأسعار الذي حدث في القرن السادس عشر وكان بسبب زيادة عرض النقود المعدنية (الذهب والفضة الآتية من المستعمرات الأسبانية آنذاك).
- في القرن التاسع عشر/ ظهرت نظرية ريكاردو (الاقتصادي الإنجليزي) حيث توصل في أبحاثه أن أي زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار والذي يعني التضخم.

- في القرن العشرين/ ظهر اقتصاديون يدافعون على النظرية التقليدية وقد صاغها فيشر صياغة رياضية في معادلته التي سميت باسمه (معادلة فيشر) = معادلة التبادل =

تيار الإنفاق (ن × س) = تيار السلع والخدمات (ك × م)

حيث ن: كمية النقود المعروضة (M) ، س: سرعة تداول النقود (V)

ك: كمية المبادلات الاقتصادية من السلع والخدمات ، م: المستوى العام للأسعار (P)

والمعادلة توضح العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

تعريفات المتغيرات : معادلة فيشر :

أ- كمية النقود المعروضة (ن):

هي متوسط مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال فترة معينة في الاقتصاد القومي.

ب- سرعة تداول النقود (س):

عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة ، ويمكن حسابها عن طريق:

سرعة تداول النقود: قيمة المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية / قيمة النقود المتداولة خلال نفس الفترة

ج- كمية المبادلات الاقتصادية (ك):

وهي مجموع السلع والخدمات التي يتم التعامل بها بالنقود خلال فترة معينة.

ويستبعد من حساب كمية المبادلات ما يلي

١) الصفقات والمبادلات التي يتم عن طريق المقايضة.

٢) السلع والخدمات المستهلكة ذاتياً من قبل المنتجين مباشرة.

٣) السلع التي تنتقل بين المنشآت المتعددة للمؤسسة الواحدة.

٤) السلع التي تنتقل داخل المشروعات المتكاملة تكاملاً رئيسياً.

ويستبعد ذلك كل لعدم وجود طرفين متقابلين وعدم تدخل النقود في تسوية العمليات.

د- مستوى الأسعار (م):

علاقة عكسية بين الأسعار وقيمة النقود التي تعني (القوة الشرائية للوحدة التجارية) وهي كمية السلع والخدمات المختلفة التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة.

الافتراضات الأساسية لنظرية كمية النقود:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

١) العرض يخلق الطلب المساوي له (قانون ساي):

وبناءً على ذلك فإن هناك مساواة دائمة بين العرض والطلب بحيث يشكلان شيئاً واحداً وبالتالي لا يوجد هما إلا منحنى واحد. والدخل الذي لا ينفق في الاستهلاك ينفق بالضرورة في الاستثمار.

الطلب دالة العرض ولذلك فإن العرض وحدة هو الذي يتحكم في الحياة الاقتصادية وذلك يقودنا إلى الافتراض الثاني.

٢) العرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل:

وذلك لأن الإنتاج مهما كان حجمه يخلق الطلب المساوي له.

البطالة ⇦ انخفاض الأجور ⇦ زيادة الربح ⇦ الأجر ينخفض ⇦ الإنتاج يرتفع ⇦ الطلب يرتفع ⇦ تحقيق التشغيل الكامل.

٣) ثبات سرعة تداول النقود:

لأن تغيرها مرتبط بعوامل فنية خارجة لا تتغير في الأمد القصير مثل:

كثافة السكان ، تطور العادات المصرفية والتعامل المصرفي ، درجة تطور الأسواق النقدية والمالية ، الظروف الطارئة الخاصة (الحروب وغيرها).

٤) ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

كما ذكرنا سابقاً: الزيادة في كمية النقود تؤدي على زيادة مماثلة في مستوى الأسعار.

- ويمكن صياغة معادلة التبادل (لفيشر) السابقة الذكر كما يلي:

ن١ × س١ + ن٢ × س٢ = ك × م

حيث أن ن١: النقود الكتابية

وتتوقف كمية النقود الكتابية التي يخلقها جهاز المصرفي على نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب أن يحتفظ بها المصارف التجارية وهي ثابتة لا تتغير بافتراض النظرية.

معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبريدج):

وجاءت على يد الاقتصادي الفريد مارشال من مدرسة كامبريدج وتمثل العلاقة بين التفضيل النقدي أو الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من ناحية والدخول النقدية للأفراد من ناحية ثانية ، أي أن هناك نسبة من الدخل النقدي يحتفظ بها الأفراد لأغراض دخلية للإنفاق الجاري على السلع والخدمات.

فاحتفاظ الأفراد بنسبة من الدخل مع ثبات كمية النقود المتداولة ⇦ التأثير على حجم الإنتاج ⇦ التأثير على حجم الدخل ⇦ التأثير غير مباشر في المستوى العام للأسعار.

$M \cdot V = T \cdot P$

والمعادلة كمعدج على الشكل التالي:

ن × س د = ج × م

(M) حيث ن: كمية النقود المعروضة ، (V) س د: سرعة تداول النقود لأغراض الدخل

(Y) ج: الدخل القومي الحقيقي ، (P) م: المستوى العام للأسعار

$M \cdot V = Y$ ن × س د = د حيث د: الدخل القومي النقدي

ويمكن صياغتها كما يلي:

$M = \frac{1}{V} \cdot Y$

$\text{ن} = \frac{\text{١}}{\text{س د}} \times \text{د}$

وبالتالي فإن كمية النقود المتداولة هي نسبة من الدخل القومي تحدد بمقدار الكسر $\frac{\text{١}}{\text{س د}} = \frac{1}{V}$

وسماها مارشال بنسبة التفضيل النقدي لأغراض دخلية ونرمز لها بالرمز (هـ).

$P = \frac{1}{V}$ حيث هـ = $\frac{\text{١}}{\text{س د}}$ وتسمى كذلك بنسبة السيولة النقدية أو نسبة الرصيد النقدي.

$M = P \cdot Y$ ويمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$P = \frac{M}{Y}$ أي أن نسبة الرصيد النقدي = $\frac{\text{كمية النقود}}{\text{الدخل القومي النقدي}}$

تدريب:

إذا كانت كمية النقود = ١٠٠٠٠ ريال.

والدخل القومي النقدي = ٥٠٠٠ وحدة والسعر = ١٠ريال، فأوجد نسبة السيولة النقدية:

الحل:

باستخدام التطبيق المباشر للقانون.

ثالثاً: أثر بيجو / أثر الأرصدة الحقيقية:

ارتفاع المستوى العام للأسعار انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد ⇦ زيادة رغبة الأفراد في زيادة القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لديهم ⇦ إعادة التوازن إلى ما كان عليه ويحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الأسعار.

انتقادات النظرية النقدية

أهم الانتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

١) ليست معادلة التبادل لفيشر متطابقة صحيحة بحكم التعريف ولا تقرر العلاقات السببية ولا يستطيع الباحث نتيجة لذلك أن يستنتج أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار فهو لا يعرف أيهما المتغير التابع وأيهما المستقل.

٢) تفترض نظرية كمية النقود أن كل تغير في كمية النقود المتداولة ⇦ حدوث تغير مماثل في الطلب على السلع والخدمات وهذا غير مسلم به كلياً وفي كل الحالات حيث توجد حالات تقوم السلطة فيها بزيادة كمية النقود ومع ذلك يحتفظ بتلك النسبة الأفراد ولا ينفقونها على السلع والخدمات ولا تؤثر على زيادة المستوى العام للأسعار.

٣) تفترض نظرية كمية النقود إلى ثبات سرعة التداول ، ولكن العوامل المؤثرة على سرعة التداول النقدي (المالات والأفراد) والموضوعية تجعل من هذا الافتراض مستحيلاً.

٤) إن المشروع يضع حداً أعلى لما يمكن للمصاريف التجارية أن تخلقه من نقود مصرفية ولكن ليس هناك ما يحتم على المصاريف التجارية أن تخلق دائماً الحد الأعلى من النقود المصرفية وبالتالي فإن سرعة تداول النقود الكتابية غير ثابتة كما افترضت نظرية كمية النقود.

٥) تفترض نظرية كمية النقود أن كمية النقود المتداولة هي المؤثر في المستوى العام للأسعار وليس العكس ولكن في الواقع قد تحدث زيادة في المستوى العام للأسعار بسبب توقع ارتفاع الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة سرعة التداول في النقود المتوفرة ومن ثم تزداد كمية النقود.

٦) إن نظرية كمية النقود لا تأخذ في الاعتبار سعر الفائدة.

٧) تفترض نظرية كمية النقود ثبات حجم التداول وتحقيق التشغيل الكامل والذي يعني عدم وجود موارد اقتصادية معطلة ولكن الواقع يدل على عدم صحة هذا الافتراض. حيث أكدت الدراسات أنه يمكن تغير حجم المبادلات بالزيادة أو النقصان تبعاً لتغير حجم التشغيل والإنتاج خلال الدورة الاقتصادية.

نظرية كينز

قام كينز بتحليل ودراسة الأزمة الاقتصادية الكبرى والتي عرفت باسم الكساد الكبير الذي ساد خلال الفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٢م ، واستخلص عدم صحة التحليل التقليدي الرأسمالي الذي ظل سائداً حتى حدوث تلك الأزمة ، وعارض كينز جميع الأسس للنظرية التقليدية والتي ذكرناها سابقاً.

مقارنة بين أفكار النظرية التقليدية وأفكار نظرية كينز

أفكار وافتراضات النظرية التقليدية	أفكار وافتراضات كينز
١) التوازن الحتمي بين الطلب الكلي والعرض الكلي وأن العرض يخلق الطلب عليه – قانون ساي.	١) قد يحدث عجز أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي وقد يحدث فائض أي زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي ويتغير التوازن نتيجة لذلك.
٢) حتمية تحقيق التشغيل الكامل تلقائياً.	٢) البطالة قد تحدث نتيجة لقصور الطلب الكلي عن العرض الكلي وتستمر إذا استمر الأفراد في اكتناز جزء من الدخل كأرصدة نقدية عاطلة وعدم إنفاقها على الاستهلاك والاستثمار
٣) ثبات حجم الإنتاج وارتباط التغير في المستوى العام للأسعار مع التغيرات في كمية النقود المعروضة.	٣) سلوك النقود هي المؤثرة في الاقتصاد وتغيراته.
٤) النقود لا تستخدم إلا وسيطاً للتبادل.	٤) الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود عاطلة بدافع تفضيل السيولة
٥) الأفراد لا يستخدمون النقود مستودعاً لثرواتهم مهما تكن الأحوال.	٥) النقود تلعب دوراً أساسياً في مستوى الدخل التوازني والتقلبات التي قد تتعرض لها.
٦) التغيرات النقدية لا أهمية لها في تغير النشاط الاقتصادي	

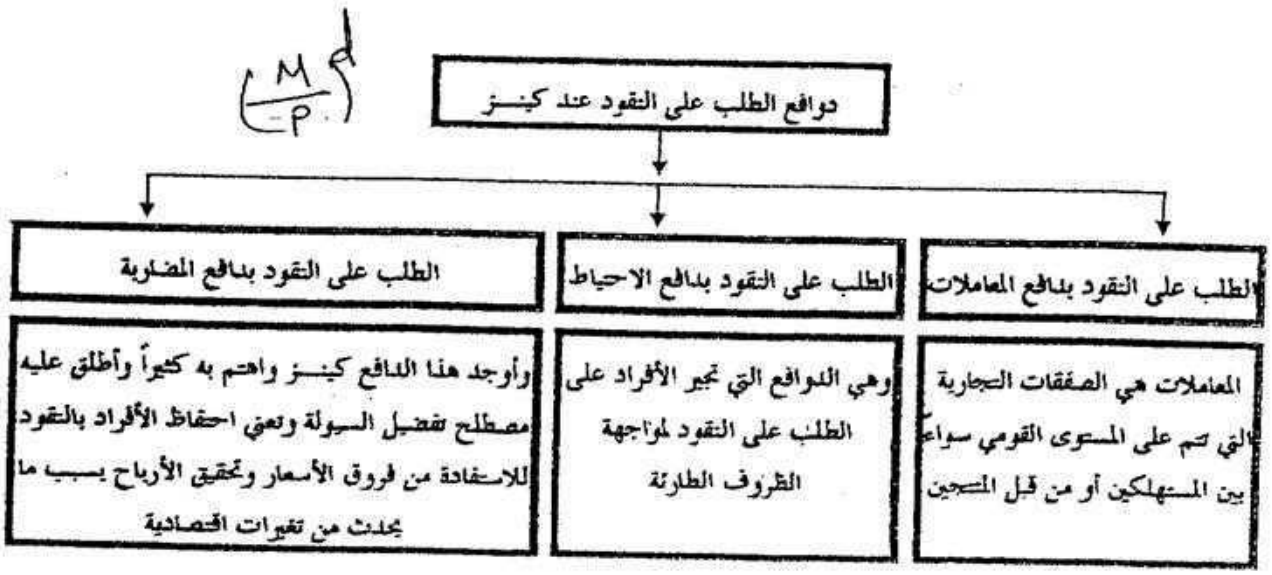

تحديد سعر الفائدة لدى كينز:

اعتبر كينـــز الفائدة ثمن للنقود وتحدد بتفاعل العرض الكلي للنقود مع الطلب الكلي عليها ، ويتقاطع منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي يحدد سعر الفائدة عند نقطة التقاطع.

المقصود بالعرض الكلي للنقود:

هو جميع أنواع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد القومي وتشمل الكمية النقدية والتي توضـــحها في الشكل التالي:

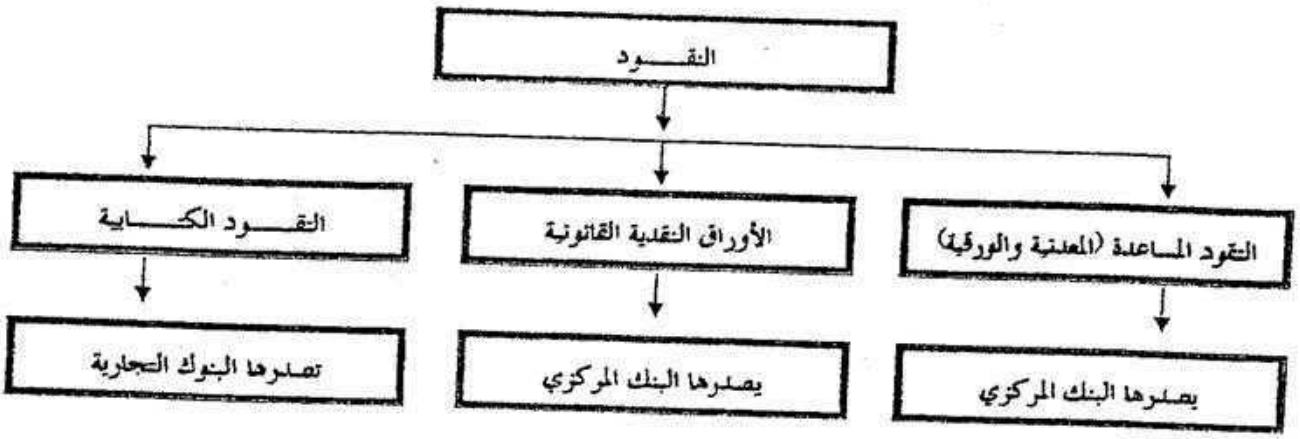

ملاحظة مهمة:

العرض الكلي للنقود (عديم المرونة السعرية) ولذلك فإن منحنى العرض يكون عمودي على محور الســـينات في الرسم البياني وموازي لمحور الصادات وبين في الرسم البياني رقم (١)

المقصود بالطلب الكلي للنقود:

هو رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود لتلبية دوافعهم المتمثلة في:

أ) دافع المعاملات والاحتياط.

ب) دافع المضاربة (تفضيل السيولة).

والطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط هو طلب ثابت ولا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة وبالتـــالي فإنـــه عديم المرونة السعرية.

أما الطلب على النقود بدافع المضاربة يتأثر بسعر الفائدة.

الطلب الكلي الذي يمثل إجمالي الطلب على النقود بالدافعين المذكورين يمكن توضيح المنحنى له بالرسم البـــاني رقم (١) الذي يوضح كذلك منحنى العرض الكلي.

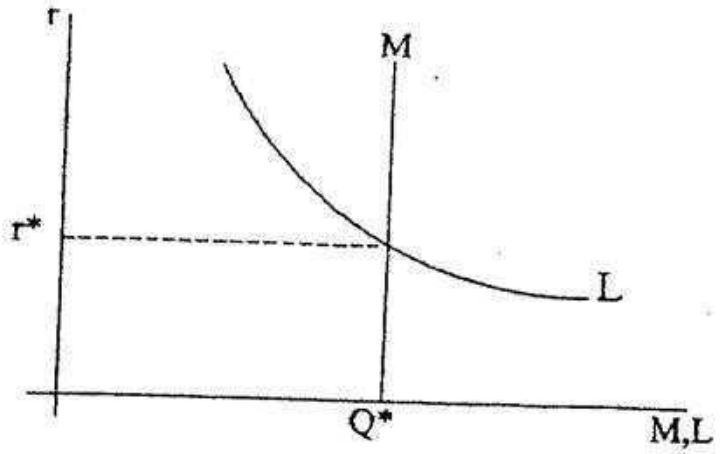

حيث أن: L : يمثل الطلب الكلي.

M : يمثل العرض الكلي.

r : يمثل سعر الفائدة.

r* : يمثل سعر التوازن للفائدة السائدة (المحددة).

Q* : يمثل كمية التوازن من النقود (توازن العرض والطلب).

الدخل القومي عند كينز:

مفهوم الدخل القومي:

هو المؤشر الذي يستخدم في تقدير حجم النشاط الاقتصادي لدى مجتمع من المجتمعات.

الإنتاج القومي:

هو النشاط الاقتصادي الذي يستخدم الموارد الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات ، ويعرف بالتعبير النقدي عن الكمية المنتجة من السلع والخدمات التي تباع من السوق.

الإنتاج القومي:

هو القيمة النقدية للسلع والخدمات الاقتصادية التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة بأسعار السوق. (الاسعار الجارية)

الناتج القومي:

حتى نصل إلى تعريف دقيق للناتج القومي وما يمثل لابد من معرفة ما يلي:

١) المنتجات الوسيطة:

هي تلك السلع والخدمات الأولية أو نصف المصنعة أو تامة الصنع وغيرها التي تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى.

٢) المنتجات النهائية:

هي السلع والخدمات التي لا تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى.

حساب قيمة الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة:

تعريف القيمة المضافة:

هي الزيادة التي تضيفها الوحدة الإنتاجية إلى قيمة السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عن قيمة السلع والخدمات المستهلكة خلال نفس الفترة الزمنية.

ويعرف الناتج القومي:

هو مجموع القيمة المضافة لكافة الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة (سنة)

مثال : بافتراض أن :

قيمة الحديد الخام	=	٤	٤
إضافة مصنع الصلب	=	٨	١٢
إضافة مصنع السيارة	=	١٨	30
قيمة السيارة	=	٣٠	وحدة نقدية

46 - 30 = 16

وبالتالي يصبح الناتج القومي = القيمة المضافة = قيمة المنتجات النهائية = ٣٠ وحدة نقدية.

القيمة المضافة = القيمة الناتج النهائي - قيمة مستلزمات الإنتاج

الدخل القومي:

عبارة عن مجموع الدخول التي عادت على عوامل الإنتاج المساهمة في النشاط الإنتاجي إلى الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة (سنة).

حساب الدخل القومي:

١) طريقة الناتج القومي:

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة

= الناتج القومي الصافي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + الإعانات الحكومية

٢) طريقة الدخول المكتسبة :

ويتم الحساب على أساس تيار الدخول التي نالها أصحاب عوامل الإنتاج على شكل (أجور ، ريع ، فوائد ، أرباح).

٣) بطريقة الإنفاق:

الإنفاق على شراء سلع وخدمات استهلاكية بالإضافة إلى الإدخار خلال فترة زمنية معينة.

- تحديد التشغيل والدخل القومي:

إن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج والتشغيل كما يقول كينز.

- مكونات عناصر الطلب الفعلي

١) الطلب على الاستهلاك.

٢) الطلب على الاستثمار.

أولاً: الطلب على الاستهلاك:

يتوقف على العوامل التالية:

١) حجم الدخل المتاح.

٢) الظروف والعوامل الموضوعية التي تحيط بالدخل.

٣) الحاجات الفردية وعادات المجتمع.

٤) قوانين توزع الدخل فيما بين الأفراد.

ويمكن كتابة العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح في صورة رياضية على النحو التالي: $C = f(Y)$

حيث C = الاستهلاك ، Y = الدخل.

الدخل الفردي: يذهب إما للاستهلاك أو الادخار ، وبالتالي فإن العلاقة تأخذ الشكل التالي:

$$Y = C + S$$
$$S = f(Y)$$

ويمكن تصوير العلاقة بينهما على الشكل البياني حيث أن:

الافتراضات:

- الميل الحدي للاستهلاك يقل عن الواحد الصحيح عند الحدود العليا للدخل.

الميل الحدي للاستهلاك Mc = معدل التغيرات للإنفاق الاستهلاكي نتيجة للتغير في الدخل.

$$Mc = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

الميل الحدي للإدخار Ms =

$$Ms = \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

$$Mc + Ms = 1$$

ملاحظة :

- في الطبقات الفقيرة كلما زاد الدخل زاد الإنفاق الاستهلاكي (الميل للاستهلاك يكون كبيراً) والميل للادخار يكون قليلاً في هذه الطبقات.
- وفي الطبقات الغنية زيادة الدخل ⇦ زيادة الدخل الميل الحدي للاستهلاك < الميل الحدي للادخار.

ولذلك عدم العدالة في توزيع الثروة والدخل ⇦ تركيز الثروة في أيدي الأغنياء ⇦ قلة الإنفاق الاستهلاكي ⇦ قلة الميل الاستهلاكي للمجتمع

والعدالة في توزيع الثروة والدخل ⇦ زيادة الميل الاستهلاكي للمجتمع.

ثانياً: الطلب على الاستثمار:

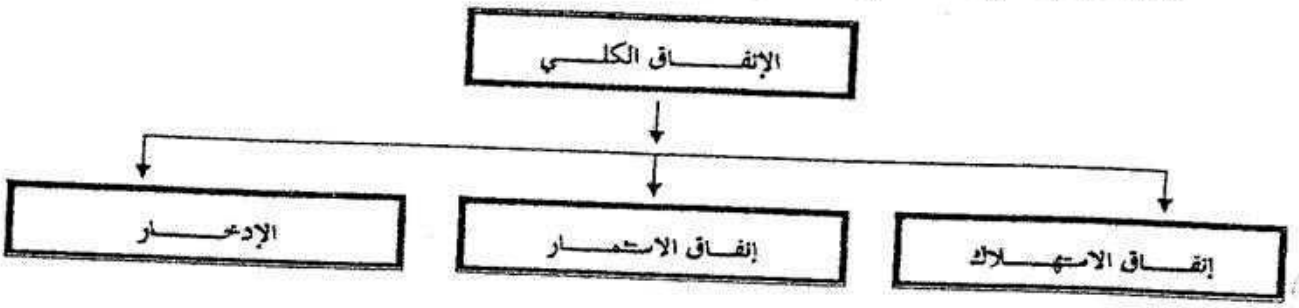

تعريف:

الاستثمار يقصد به الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال على المشروعات ويحدث تغيرات مضاعفة في مستوى الدخل القومي للدولة ما (ويعرف بالاستثمار الحقيقي).

أنواع الاستثمار:

- استثمار حقيقي – ويتم تعريفه سابقاً.
- الاستثمار الظاهري – هو الاستثمار الذي لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية القومية بل يعتبر مجرد انتقال الملكية من مستثمر إلى آخر مثل الاستثمارات والأسهم والسندات والأصول القديمة.
- الاستثمار الحكومي.
- الاستثمار الخاص.

الميل للاستثمار.

- كلما كانت قيمة رأس المال الإضافي (القيمة الحالية) أكبر من نفقة الإحلال ثمن المنتجات المعروضة الجاري فإن الأصل الرأسمالي يحقق أرباحاً إضافية وسوف يستمر الميل للاستثمار إلى أن تساوى قيمة الأصل الرأسمالي الحالية مع نفقة الإحلال.

وعبر كينز عن الميل للاستثمار بطريقة مكافئة لما سبق ذكره وسماه بالكفاية الحدية لرأس المال وتتضمن ما يلي: إن حجم الإنفاق الاستثماري يتوقف على سعر الفائدة.

وقال: إن الميل للإستثمار سوف يستمر حتى تساوي الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة الجارية وعندها يكون الربح مساوياً للصفر ويكون إجمالي الربح عندها وصل إلى أقصاه.

- عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال = سعر الفائدة يكون الربح الإضافي = صفر.
- عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال > سعر الفائدة فإن الاستمرار في الاستثمار والحصول على أرباح إضافية ممكن.
- عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال < سعر الفائدة ⇐ خسارة.

الكفاية الحدية لرأس المال:

يقصد به العلاقة بين:

١- الحصيلة المتوقعة من رأس المال الإضافي = الإيرادات المتوقعة − النفقات المتوقعة.

٢- ثمن عرض رأس المال الإضافي (نفقة الإحلال) الثمن الذي يكفي لحمل المنتج على إنتاج وحدة إضافية جديدة من رأس المال وتسمى بنفقة إعادة الإنتاج (النفقة الحالية للإنتاج).

ويمكن تعريف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها:

سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الإيرادات السنوية المتوقعة لرأس المال الإضافي خلال فترة المشروع مساوية لثمن عرض رأس المال.

مثال: يوضح الفكرة من ميل الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال:

بفرض وجود مشروع استثمار يمتلك آلة ثمنها ١٠٠٠٠ ريال وأن عائداتها الاستثمار عن شراء الآلة إذا كان سعر الفائدة ٣%.

الحل:

$$P.V = \frac{M1}{(1+r)} + \frac{M2}{(1+r)^2} + \frac{M3}{(1+r)^3} + \frac{M4}{(1+r)^4} + \frac{M5}{(1+r)^5}$$

$$= \frac{10000}{(1+0.03)} + \frac{10000}{(1+0.03)^2} + \frac{10000}{(1+0.03)^3} + \frac{10000}{(1+0.03)^4} + \frac{10000}{(1+0.03)^5}$$

$$= 45797.07$$

قانون آخر: لأن الأقساط متساوية نستخدم هذا القانون:

$$P.V = M\left\{\frac{(r+1)^5 - 1}{r(r+1)^5}\right\} = M\left[\frac{(r+1)^n - 1}{r(r+1)^n}\right]$$

$$= \left\{\frac{(0.03+1)^5 - 1}{0.03\,(0.03+1)^5}\right\}$$

$$= 45797.07$$

حيث أن:

M: المبلغ المستثمر

r: سعر الفائدة

n: عدد السنوات

- إن القرار المناسب/ هو شراء الآلة واستمارها وذلك أفضل من وضع النقود في البنك بفائدة ٣% سنوياً.
- وباستخدام سعر خصم أعلى سوف تقل القيمة الحاضرة حتى تساوى مع ثمن الآلة الأصلي عند سعر خصم (فائدة) ٧% وبالتالي تكون الكفاية الحدية لرأس المال = ٧%.

العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال والاستثمار:

والتي يعبر عنها كينز بجدول الطلب على الاستثمار وهي علاقة عكسية:

فزيادة الاستثمار ⇦ نقص الكفاية الحدية لرأس المال

ونقص الاستثمار ⇦ زيادة الكفاية الحدية لرأس المال

والشكل التالي يوضح ذلك:

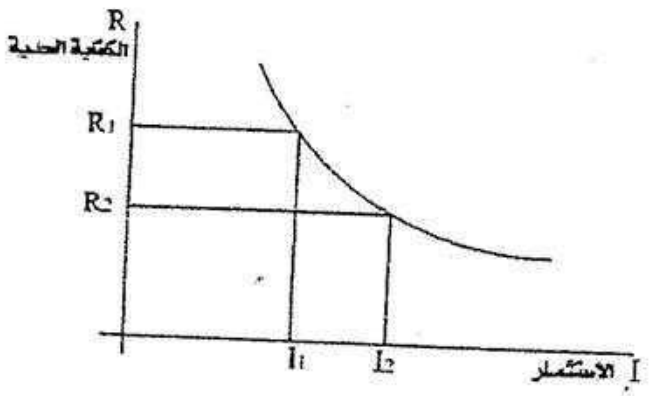

سعر الفائدة:

يعرف بأنه السعر الذي يحصل عليه الفرد مقابل التنازل عن استخدام النقود السائلة التي يملكها

سعر الفائدة في نظر النظرية التقليدية: ترى أنها ثمناً للادخار: أي أن:

زيادة الادخار عن الاستثمار ⇦ انخفاض سعر الفائدة ⇦ ارتفاع الاستثمار وانخفاض الادخار

انخفاض الادخار عن الاستثمار ⇦ ارتفاع سعر الفائدة ⇦ انخفاض الاستثمار وارتفاع الادخار حتى يتساويا ، وبالتالي ينتج عن ذلك الحصول على حالة التساوي بين الادخار والاستثمار وبالتالي تحول كل ادخار إلى استثمار.

سعر الفائدة في نظرية كينز:

يرفض كينز وجهة النظر التقليدية ويرى أن سعر الفائدة ليس ثمناً للادخار بل هو ثمناً للنقود والتي تعمل على إحداث التوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود سائلة والكمية المتاحة من النقود.

فالعرض عند كينز هو عرض النقود والطلب هو الطلب على النقود وتفضيل السيولة.

أفكار كينـــز

أوضحها بالنموذج البسيط والنموذج الواقعي وسوف نوضحهما فيما يلي:

أولاً: النموذج البسيط:

يقوم على عدد من الافتراضات غير الواقعية ويدرس أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار.

- **افتراضات النموذج البسيط:**

١) الطلب الفعلي يتغير بنفس النسبة التي تتغير بها كمية النقود.

٢) جميع عناصر الإنتاج متجانسة ويمكن أن يحل بعضها محل الآخر.

٣) التماثل بين وحدات عناصر الإنتاج وتغير الزيادة أو النقصان بنفس النسبة بمعنى إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بنسبة ١٠% فإن العناصر الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية تزداد بنفس النسبة أي ١٠%.

٤) تبقى أسعار عناصر الإنتاج وخاصة أجور الأيدي العاملة ثابتة دون تغيير إلى أن يتحقق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

وقد ميز كينـــز بين مرحلتين من مراحل التشغيل هما:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التشغيل الكامل:

أي وجود عناصر إنتاج معطلة ففي هذه الحالة إذا زادت كمية النقود بنسبة معينة فإن الطلب الفعلي يزداد بنفس النسبة وزيادته تؤدي إلى زيادة حجم الناتج والتشغيل بنفس النسبة ودون أي زيادة في أسعار عناصر الإنتاج وأسعار المنتجات.

المرحلة الثانية :

[redacted]

بسم الله الرحمن الرحيم

المصارف

أنواع المصارف

١) مصارف تجارية
٢) المصرف المركزي

مهام المصارف:

١) المصرف المركز يقوم بمهمة عرض النقود الورقية.
٢) المصارف التجارية تقوم بمهمة عرض النقود المصرفية.

أولاً: المصارف التجارية:

وظيفة المصارف التجارية:

تتمثل بشكل رئيسي بالوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المقرض) والوحدات الاقتصادية ذات العجز (المقترض) ، كما يمكن أن نلخص عدد من الوظائف للمصارف التجارية فيما يلي:

١) تقديم المعلومات المالية للمدخرين وتحليلها.
٢) تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة.
٣) توفير وتقديم الائتمان إلى الراغبين فيه.
٤) توفير السيولة للعملاء.
٥) تقليل المخاطرة لاستثمارات العملاء.

موارد المصارف التجارية:

تتمثل في الآتي:

١) رأس المال التأسيسي المدفوع من قبل المسئولين والمساهمين.
٢) الاحتياطات والمخصصات والأرباح غير المدفوعة.
٣) الاقتراض من المصارف الأخرى.
٤) الودائع ، وتتمثل فيما يلي:
   ١) الودائع تحت الطلب.
   ٢) الودائع بإخطار
   ٣) الودائع الإدخارية (التوفير)
   ٤) ودائع الأموال المجمدة (الأموال التي يودعها أصحابها لتغطية عمليات يقوم بها المصرف لحسابهم مثل تأمينات لاعتمادات مستندية ، تأمينات عطاءات الضمان وكذلك الأموال المحجوز عليها لصالح جهة ما.

استخدامات المصارف التجارية لمواردها ، تتمثل في الآتي:

١) الأرصدة النقدية الجاهزة:

وهي السيولة في حد ذاتها (خط الدفاع الأول) ويقتضي العرف المصرفي في الاحتفاظ بنسبة مالية من أصوله على شكل سائل لمقابلتين هما:

أ) مقابلة حاجة المودعين للنقود.

ب) تلبية حاجة المصارف إلى النقود السائلة لمواجهة عمليات المقاصات بينها وبين المصارف الأخرى، وطلبات العملاء.

٢) الأوراق التجارية والمالية المخصومة:

خط الدفاع الثاني ويمثل في أذونات الخزانة.

٣) القروض والسلف:

- قروض وسلف مضمون ضمان شخصي أو عيني
- قروض وسلف غير مضمونه يعتمد على سلامة ومتانة المركز المالي للعميل والسمعة والدقة في الوفاء

٢) محفظة الأوراق المالية:

مستندات حكومية وغير حكومية.

٤) أصـــول أخـرى:

الشيكات والحوالات تحت التحصيل والمبالغ المخصصة لأغراض معينة والأراضي والمباني التي يملكها البنك.

وظائف المصارف التجارية:

١) قبول الودائع.

٢) منح القروض.

٣) خصم الأوراق التجارية.

خلق الودائع في البنوك التجارية:

من أهم الوظائف للبنوك التجارية.

ويمكن فهم كيفية خلق النقود (الودائع) في البنك عن طريق الشكل التالي

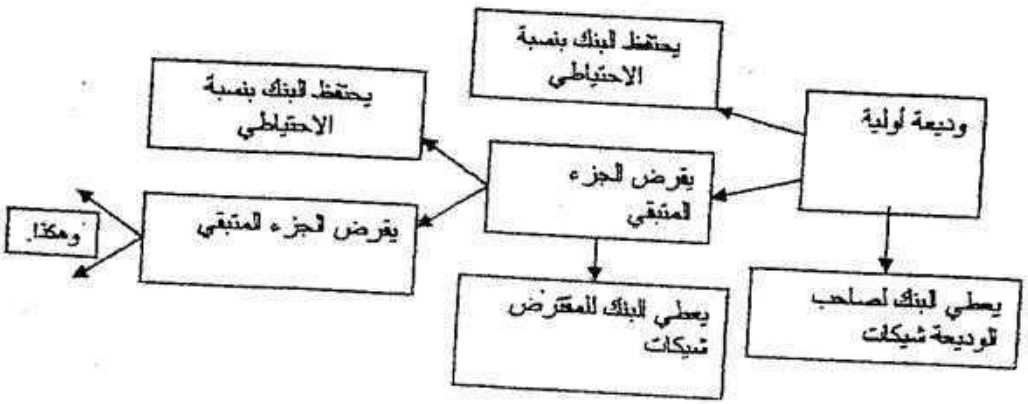

كيفية خلق النقـــود:

أولا : في حالة الاحتياطي النقدي الكامل:

في حالة احتفاظ البنك باحتياطي نقدي كامل يعادل حجم الودائع المودعة لديه فلن يكون لديه أية قدرة على خلق ودائع جديدة.

مثال(١) أودع شخص مبلغ من النقود الورقية قدره ١٠٠٠٠٠ ريال في المصرف كوديعة ، صور الميزانية لذلك المصرف من تلك الوديعة:

تسجيل في الدفاتر المحاسبية كما يلي:

١٠٠٠٠٠ من حـــ/ نقود جاهزة

١٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ الودائع

ونلاحظ أن المصرف لا تتغير ميزانيته ، ويقتصر دوره على الاحتفاظ بالوديعة كأمانة لديه ومثل هذه المصارف لا توجد في الواقع العملي:

في حالة الاحتياطي النقدي الجزئي:

مثال(٢) بافتراض مصرف تجاري وحيد في البلد وأودع فرد فيه وديعة حديثة مقدارها ١٠٠٠٠٠ ريال ، واحتفظ البنك بنسبة احتياطي نقدي يغطي جزء من قيمة الودائع المودعة لديه مقدراها ٢٠%.
وضح كيف يتم إظهار المبالغ المذكورة في ميزانية المصرف.

ميزانية المصرف

أصول		خصوم	
٢٠٠٠٠	نقد جاهز (احتياطي)	١٠٠٠٠٠	وديعة حقيقية
٨٠٠٠٠	قروض وسلف واستثمار		
١٠٠٠٠٠	إجمالي	١٠٠٠٠٠	إجمالي

ويستطيع أن يمنح البنك قروض ويضعها كودائع لديه يأخذ من تلك الودائع نسبة الاحتياطي ٢٠% حتى يصبح الاحتياطي النقدي الجاهز كما يلي:

٨٠٠٠٠ ⇦ ٦٤٠٠٠ ⇦ ٥١٢٠٠ ⇦ ٤٠٩٦٠ ⇦ ٣٢٧٦٨ ⇦ ٢٦٢١٤٤ ⇦ ٢٠٩٧١٥

(مجموع الودائع ٣٩٥١٤٢ ريال)

إذاً حجم الودائع الممكن اشتقاقها = ٤٠٠٠٠٠ ريال يصبح مجموع الاحتياطي النقدي ١٠٠٠٠٠ ريال (نقد جاهز) ويمكن كتابة الميزانية في هذه الحالة كما يلي:

ميزانية المصرف الوحيد

أصول		خصوم	
١٠٠٠٠٠	نقد جاهز (احتياطي نقدي)	١٠٠٠٠٠	وديعة أولية (حقيقية)
٤٠٠٠٠٠	قروض وسلف واستثمار	٤٠٠٠٠٠	ودائع مشتقة
٥٠٠٠٠٠	المجموع	٥٠٠٠٠٠	المجموع

النقد الجاهز = اجمالي الودائع (نسبة الاحتياطي + نسبة الاحتياطي الزائد)

القروض والسلف والترتيب = اجمالي الودائع - النقد الجاهز

ويمكن تصوير ما سبق في الجدول التالي:

الدورة	الوديعة ريال	نقد حاهز الاحتياطي النقدي	المبلغ المُقرض (المستمر)
1	100000	200000	80000
2	80000	16000	64000
٣	64000	12800	51200
.	51200	.	.
.	96000	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
.	..	.	.
.			
المجموع	500000	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠

قانون الودائع المشتقة:

ويمكن حساب حجم الودائع المشتقة عن طريق القانون التالي:

$$ق = \frac{م\ (1 - ن)}{ن}$$

حيث ق: الودائع المشتقة ، م: الوديعة الأولية ، ن: نسبة الاحتياطي

ونستطيع تطبيق ذلك في مثالنا السابقة

$$ق = \frac{(20\% - 1) \times 100000}{20\%} = ٤٠٠٠٠٠ \text{ ريال}$$

قانون إجمالي حجم الودائع:

$$و = \frac{م}{ن}$$

حيث و: إجمالي حجم الودائع ، م: حجم الوديعة الأولية ، ن: الاحتياطي

وفي مثالنا السابق:

$$و = \frac{100000}{20\%} = 500000 \text{ ريال}$$

العوامل التي يجب توفرها من أجل خلق الودائع:

١- وجود الفرد المودع في المصرف التجاري.

٢- احتفاظ البنوك باحتياطي نقدي جزئي وأقراض استثمار الجزء الآخر.

٣- وجود أفراد يحتاجون إلى قروض واستثمارها.

٤- تفضيل الأفراد التعامل مع المصارف وإيداع أموالهم في المصارف وقيام المصارف بتحويلها إلى أصول مالية مربحة.

٥- لا يتسرب أي جزء من الودائع خارج الجهاز المصرفي.

٦- وجود المصرف المركزي وقيامه بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي.

خلق الودائع في حالة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة أكبر من الاحتياطي القانوني:

وفي هذه الحالة تكون القوانين السابقة الذكر كما يلي:

قانون الودائع المشتقة:

$$ق = \frac{م\,[(١ - ن) + س]}{ن + س} - \frac{م\,[١ - (ن + س)]}{ن + س} - \frac{م\,[١ - ن\,ف]}{ن\,ف}$$

حيث ق: حجم الودائع المشتقة ، م: حجم الوديعة الأولية ، ن: نسبة الاحتياطي

س: نسبة الأرصدة الزائدة ، ن ف = ن + س

قانون إجمالي حجم الودائع :

$$و = \frac{م}{ن\,ف}$$

مثال (٣) بافتراض فرد أودع مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ريال في المصرف الوحيد في البلد وكانت نسبة الاحتياطي ٢٠% ونسبة الأرصدة الزائدة = ٥%.

المطلوب:

١- إيجاد حجم الودائع المشتقة.

٢- إجمالي المبالغ المودعة.

٣- تصوير التغير الذي يحدث في ميزانية المصرف المالي.

الحـــــل:

إيجاد حجم الودائع المشتقة:

$$ق = \frac{م\,[١ - ن\,ف]}{ن\,ف} - \frac{(0.25 - 1) \times 100000}{0.25} = ٦٠٠٠٠٠ \text{ ريال}$$

$$و = \frac{م}{ن\,ف} = \frac{200000}{0.25} = ٨٠٠٠٠٠ \text{ ريال}$$

تصوير التغير الذي يطرأ في ميزانية المصرف المالي

ميزانـــية المصـــرف

أصـــول			خصـــوم
٢٠٠٠٠٠	نقد جاهز (الاحتياطي)	٢٠٠٠٠٠	وديعة أولية
٦٠٠٠٠٠	قروض وسلف واستثمار	٦٠٠٠٠٠	ودائع مشتقة
٨٠٠٠٠٠	المجموع	٨٠٠٠٠٠	المجموع

خلق الودائع في حالة احتساب المصرف نسبة لتسرب الأرصدة:

$$ف = \frac{م\,[١ - ن_{ف} + ت]}{ن_{ف} + ت}$$ حيث ت: نسبة التسرب:

مثال (٤) بافتراض بنك وحيد في البلد أودع شخص فيه ٥٠٠٠٠٠ ريال فإذا كانت نسبة الاحتياطي في البنك ٢٠% ونسبة رصيده الزائد = ٥%، نسبة التسرب ٣% فأوجد

١- حجم الودائع المشتقة.

٢- إجمالي حجم الودائع.

٣- صور ميزانية المصرف.

الحـــــل:

$$ف = \frac{م\,[١ - ن_{ف} + ت]}{ن_{ف} + ت} = \frac{\{(3\% + 25\%) - 1\}\ 500000}{28\%} = ١٢٨٥٧١٤٫٣ \text{ ريال}$$

$$ف = \frac{م}{ن_{ف} + ت} = \frac{500000}{0.28} = ١٧٨٥٧١٤٫٣ \text{ ريال}$$

تصوير ميزانية المصرف

ميزانـــية المصـــرف المـــالية

أصـــول			خصـــوم
٤٤٦٤٢٨٫٥٨	نقد جاهز	٥٠٠٠٠٠	وديعة أولية
١٣٣٩٢٨٥٫٧	قروض وسلف واستثمار	١٢٨٥٧١٤٫٣	وديعة مشتقة
١٧٨٥٧١٤٫٣	المجموع	١٧٨٥٧١٤٫٣	المجموع

ملاحظة :

النقد الجاهز = إجمالي الودائع مضروباً في (نسبة الإحتياطي + نسبة الأرصدة الزائدة)

النقد الجاهز = و X نف

القروض والسلف والتسرب = إجمالي الودائع − النقد الجاهز.

تدريب : بافتراض حجم الودائع المشتقة لبنك وحيد في البلد كان ٦٠٠٠٠٠ ريال ، وكانت نسبة الاحتياطي ٢٠% والأرصدة الزائدة ٥% ، إيجاد ما يلي :

١- إيجاد قيمة الوديعة الأولية .

٢- إجمالي الودائع .

٣- تصوير ميزانية المصرف المالي .

التضخـــم

من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً في العالم واهتمت به جميع الدول سواءً المتقدمة منها أو النامية وأطلـــق هذا المصطلح على كثير من التغيرات الاقتصادية التي تحدث في أسواق السلع أو الحوالات والمال ولمعرفة ما هية هذا المصطلح وما هي أسباب ظهوره في علم الاقتصاد الكلي سوف ندرسه من عدة محاور هي:

١) متى ظهر وما هي الظاهرة الاقتصادية التي أطلق عليها هذا الاسم.
٢) تعريفه.
٣) ما هي أسبابه؟
٤) ما هي أنواعه؟
٥) ما هي أهم أدوات معالجته؟

ظهور التضخم:

بدأت ظاهرة التضخم بالظهور عقب الحرب العالمية الأولى ثم الثانية واكتمل ظهورهـــا وبشـــكل واضـــح في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

تعريفه:

رغم شيوع استخدام هذا المصطلح بين الاقتصاديين إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد للظاهرة الاقتصـــادية التي تسمى بالتضخم يمكن أن نعتبر تعريف شامل وجامع يرضي جميع من يتكلم على ظاهرة التضخم ، ويمكن الخروج من تلك التعريفات بالتعريف التالي:.

((التضخم هو الزيادة المستمرة بالأسعار الناتجة عن زيادة الطلب الكلي وعجز العرض الكلي عن تلبية تلك الزيادة))

أنواع التضخـــم:

يمكن التمييز بين عدد من أنواع التضخم ونوفرها فيما يلي:

أ- **حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم:**

١) التضخم السلعي الذي يحدث في سوق السلع الاستهلاكية ويجعل المنتجين يحصلون على أرباح عالية.
٢) التضخم الرأسمالي: الذي يحدثان سوق السلع الاستثمارية.

ب- **حسب درجة التشغيل في الاقتصاد القومي:**

١) التضخم غير الحقيقي: الذي يحدث نتيجة لارتفاع الأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.
٢) التضخم الحقيقي: الذي يحدث عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل

ج- حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار:

١) التضخم الصريح (الجامح): يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لزيادة الطلب وبدون أي علاقة بين الأسعار.

٢) التضخم المكبوت: هو التضخم الذي تمنعه (تكبته) الدولة بقوة القانون وبالتالي فإن الارتفاع في الأسعار تعيقه وتمنعه الدولة ولا تجعله صريحاً.

د- حسب مصدر التضخم:

١) التضخم المحلي: يحدث نتيجة عوامل اقتصادية داخلية مثل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والسياسات المتبعة لمواجهة الاختلالات.

٢) التضخم المستورد: يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية بين دول العالم بعضها ببعض.

ه- حسب حدة وشدة التضخم:

١) التضخم المعتدل.

٢) التضخم الجامح (المفرط)

٣) التضخم المتقلب: نتيجة لتدخل الدولة لفترة ثم تعود الأسعار للارتفاع.

أسئلة :-

س١) وضح ما يلي :-

- مفهوم خلق النقود (الودائع)؟
- الفرق بين خلق لنقود في حالة الاحتياطي النقدي الكامل والاحتياطي النقدي الجزئي (استخدم الأمثلة التوضيحية ما أمكن)؟

س٢) افترض وجود بنك وحيد في البلد وأودع فيه شخص وديعة أولية بمقدار ٥٠٠٠٠٠ ريال فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠% ونسبة الأرصدة الزائدة ٧% ونسبة التسرب ٣٠٥% فأوجد ما يلي:-

١- حجم الودائع المشتقة ؟

٢- إجمالي حجم الودائع؟

٣- صور ميزانية البنك؟

س٣) عرف التضخم واذكر أهم أنواعه؟

س٤) للتضخم أنواع متعددة وضحها مع الشرح المختصر؟

س٥) وضح ما هو المقصود بما يلي:-

- السندات
- الأسهم
- السوق المالية
- الائتمان.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جامعة العلوم والتكنولوجيا
كليات العلوم الإدارية والإنسانية

الكلية : العلوم الإدارية
القسم : إدارة + محاسبة + تسويق
+ علوم مالية ومصرفية
المستوى : الثاني
الزمن : ثلاث ساعات

امتحان الفصل الأول للعام الجامعي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م مادة : اقتصاديات النقود والبنوك- نموذج (٢)

الكتاب المقرر: النقود والمصارف المؤلف: د. احمد زهير شامية

المقررات: من الفصل الأول حتى نهاية الفصل الرابع: الفصل الأول، الفصل الثاني، الفصل الرابع، الفصل السادس.

: من الفصل الأول حتى نهاية الفصل الرابع.

: (الفصل الأول فقط).

اسم الطالب : ..... الرقم : .....

السؤال الأول: ضع إشارة (✓) أو (✗) أمام العبارات التالية مع تصحيح الخطأ

١. المقايضة نظام غير نقدي وتعني التنافس بين شيء وشيء آخر ( )

٢. تستخدم المقايضة بين السلع العينية ولا تستخدم بين السلع من جهة والخدمات من جهة اخري ( )

٣. النظام النقدي الذي يستخدم النقود في عملية التبادل يفصل بين عمليتي البيع والشراء ( )

٤. من شروط وخصائص النقود عدم قابليتها لتجزئيه ( )

٥. تساوي القوة الشرائية لجميع فئات وانواع النقود المتداولة هي خصائص النظام النقدي الجيد ( )

٦. تنقسم القواعد النقدية إلى نوعين هما قاعدة المعدن الواحد وقاعدة المعدنين ( )

السؤال الثاني:

اتخذت قاعدة الذهب صوراً متعددة في التطبيق.

والمطلوب :

١. اذكر اهم تلك الصور؟

٢. اشرح واحدة من تلك الصور؟

موقع التعلم عن بعد http://dl.ust.edu / البريد الإلكتروني dl@ust.edu

السؤال الثالث: إذا توفرت لديك المعلومات المبينة في الجدول التالي :

السلع	سنه الأساس ٢٠٠٠		سنه المقارن ٢٠٠٤	
	السعر الحقيقي		السعر الحقيقي	
أ	١٢٠		١٨٠	
ب	٨٠		١٦٠	
ج	٤٠		٥٠	
د	١٦٠		٢٤٠	
هـ	٦٠		١٨٠	
المجموع				

المطلوب :

١. إيجاد المتوسط البسيط للمستوى العام للأسعار السنة المقارنة وسنة الأساس

٢. المقارنة بين الرقمين الناتجين في الفقرة (١)

السؤال الرابع: من خلال دراستك للنظرية النقدية التقليدية وضح ما يلي :

(أ) معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج) مع توضيح متغيراتها.

(ب) اثر الأرصدة الحقيقة (اثر بيجو).

السؤال الخامس : للمصارف التجارية أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي .

المطلوب توضيح مايلي :

(أ) موارد المصارف التجارية .

(ب) وظائف المصارف التجارية .

السؤال السادس :

للسياسة النقدية أدوات وأساليب لزيادة أو نقص حجم النقود في الجهاز المصرفي . والمطلوب :

١. ذكر الأدوات والأساليب المختلفة للسياسة النقدية ؟

٢. شرح الرقابة غير المباشرة كأحد وسائل السياسة النقدية ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جامعة العلوم والتكنولوجيا
كليات العلوم الإدارية والإنسانية

الكلية : العلوم الإدارية
القسم : إدارة + محاسبة + تسويق
+ علوم مالية ومصرفية
المستوى : الثاني
الزمن : ثلاث ساعات

امتحان الفصل الأول للعام الجامعي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م ... مادة : اقتصاديات النقود والبنوك - نموذج (أ)

الكتاب المقرر: النقود والمصارف ... المؤلف: د. أحمد زهير شامية

المفردات: من الفصل الأول حتى نهاية الفصل الرابع. : الفصل الأول، الفصل الثاني،

الفصل الرابع، الفصل الخامس. : من الفصل الأول حتى نهاية الفصل الرابع.

: (الفصل الأول فقط). : (الفصل الأول فقط).

:

السؤال الأول: ضع إشارة (✓) أو (✗) أمام العبارات التالية مع تصحيح الخطأ :

١. المقايضة نظام غير نقدي وتعني التنافس بين شئ وشيء آخر ( )
٢. نظام المقايضة يستخدم سلعه واحدة للدفع الآجل ( )
٣. ما يميز النظام النقدي عن المقايضة ان النظام النقدي فصل بين عملية البيع وعملية الشراء ( )
٤. النقود هي أي شئ يستخدم وسيطاً للتبادل فقط. ( )
٥. من خصائص النظام النقدي الجيد الفاعلية في عدم إدارة عرض النقود ( )
٦. القاعدة النقدية هي النقود الإنتهائية التي يرتكز عليها النظام النقدي في دولة ما ( )

السؤال الثاني:

جاءت قاعدة النقد الورقية بعد انهيار قاعدة الذهب والمطلوب توضيح مايلي :

(أ) مفهوم قاعدة النقد الورقية.

(ب) اوجه الاختلاف بين قاعدة النقد الورقية وقاعدة الذهب (المقارنة بين القاعدتين).

السؤال الثالث: إذا توفرت لديك المعلومات المبينة في الجدول التالية :

السلع	الوزن النسبي	سنة الأساس ٢٠٠٠		سنه المقارنة ٢٠٠٤	
		السعر الحقيقي	السعر النقدي ÷ الوزن	السعر الحقيقي	السعر النقدي ÷ الوزن
أ	٤	٣٠		١٠٠	
ب	٦	٤٠		٨٠	
ج	٧	٨٠		١٥٠	
المجموع					

موقع التعلم عن بعد http://dl.ust.edu / البريد الإلكتروني dl@ust.edu

المطلوب :

١. أكمل الجدول.

٢. حساب متوسط الرقم القياسي المرجح للمستوى العام للأسعار لسنة المقارنة وسنة الأساس.

٣. المقارنة بين الرقمين الناتجين في الفقر رقم (٢)

السؤال الرابع:

تعتبر نظرية كنز من اهم النظريات النقدية التي عالجت الكساد العظيم الذي مر به النظام الراسمالي في الفترة ما بين (١٩١٩ – ١٩٣٦)

والمطلوب

(أ) ذكر مكونات الطلب الفعلي ؟

(ب) شرح الدوافع الرئيسية للطلب على النقود ؟

السؤال الخامس :

إن وجود الائتمان وقيامه بأداء وظائفه يتطلب وجود اسواق ائتمان

المطلوب توضيح مايلي :

١. الأنواع المختلفة لأسواق الائتمان.

٢. أدوات الائتمان.

السؤال السادس :

للمصارف أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي والمطلوب توضيح مايلي

١. أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية :

٢. أهم صور الودائع التي درستها .

د. علي عبد الجبار كشيح

الجمهورية اليمنية
جامعة العلوم والتكنولوجيا
كليات العلوم الإدارية والإنسانية

٢٣

الكليـة : الشريعة والقانون
المستوى : الثاني
الزمـن : ثلاث ساعات

امتحان الفصل الأول للعام الجامعي 2004 / 005 مادة : النقود والبنوك والتجارة الدولية ـ نموذج(2)

الكتاب المقرر: النقود والبنوك والأسواق المالية ط 2 مكتبة الديوان . الرياض.
المؤلف: د. عبد الرحمن الحميدي ، د. عبد الرحمن الخلف.
المفردات: الكتاب كاملا ما عدا الفصل السابع (التطورات النقدية في المملكة) . وثامنا من الفصل الثامن (ملحق: نظام مراقبة البنوك في المملكة) . والفصل التاسع عشر (سوق الأسهم السعودي).

اسم الطالب : ..... الرقم : .....

أجب مستعينا بالله عن أربعة من الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ضع إشارة (✓) أو (X) مع تصحيح الخطأ إن وجد :

1. ظهرت البنوك التجارية بصفتها المعروفة حالياً في القرن العشرين قبل الثورة الصناعية . ( )
2. يعتبر كينز أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود أو الدخل . ( )
3. الدورات الاقتصادية تعرف بأنها مراحل الانتعاش والانكماش التي يمر بها الاقتصاد . ( )
4. لحساب معدل العائد على أذونات الخزانة يمكن استخدام الصيغة الآتية :

$$rQ = \frac{PTB}{(FT - PTB)} - \frac{365}{n}$$ ( )

5. السياسة النقدية هي مجموعة من الأدوات يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد . ( )
6. تقسم النقود تبعاً لطبيعة المادة المصنوعة منها إلى نقود سلعية أو ائتمانية . ( )
7. هناك شبه اتفاق على أن بنك الإدخار المحلي في مدينة ميت غمر في السودان الذي انشئ في عام 1963م كان اول تجربة للبنوك الإسلامية . ( )
8. يمكن التعبير عن القاعدة النقدية (MB) والتحكم بها بالصيغة الآتية :

$$MB = PTB + \frac{365}{n}$$ ( )

السؤال الثاني :اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي :

1. يرى انصار المدرسة الكينزية أن لتدخل الدولة دوراً :
ا) مباشراً . ب) حسب العرض والطلب . ج) إيجابياً . د) لا شي مما ذكر .

2. إن مستويات التضخم العالية لدى العديد من بلدان العالم سببها الرئيس هو :
   أ) زيادة كمية النقود بشكل غير طبيعي . ب) انخفاض معدل الفائدة .
   ج) زيادة عدد السكان . د) لا شيء مما ذكر .
3. يمكن تقسيم الاحتياطيات في البنوك التجارية إلى :
   أ) موازنة تقديرية . ب) التكاليف الثابتة .
   ج) الاحتياطي القانوني والاختياري . د) لاشيء مما ذكر .
4. تعتمد قرارات الأفراد بالادخار والاقتراض على عدة عوامل أهمها:
   أ) سعر العرف . ب) سعر الفائدة . ج) الدخل الحالي والمتوقع . د) لا شيء مما ذكر .
5. أوضح الاقتصاديان يومال وتوبين أن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتأثر في :
   أ) معدلات الفائدة . ب) التضخم . ج) الكساد . د) لا شيء مما ذكر .
6. تعطي الأسهم نوعين من الإيرادات :
   أ) ديون معدومة . ب) أرباح متحققة وأرباح رأسمالية نتيجة ارتفاع سعر السهم .
   ج) إيرادات غير مباشرة وإيرادات مباشرة . د) جميع ما ذكر .
7. إن التضخم ظاهرة غير طبيعية ولا بد من مسبب لها وهو في الغالب :
   أ) الحكومة بإتباعها سياسات خاطئة . ب) نقابات العمال .
   ج) البنوك التجارية . د) لا شيء مما ذكر .
8. يتكون القطاع المالي في اقتصاد ما من :
   أ) المصانع التجارية . ب) الأسواق المالية والمؤسسات المالية .
   ج) سعر الصرف . د) جميع ما ذكر .

السؤال الثالث :أكمل الفراغات الآتية :

1. يعرف سوق النقود بأنه: .....
.....
.....
2. تقسم السندات الحكومية إلى قسمين
   أ) ..... ب) .....
3. أهم مؤسسات الإيداع هي :
   أ) ..... ب) .....
4. هناك عدد من الخصائص لوحدات البنوك الخارجية أهمها:
   أ) ..... ب) ..... ج) .....
5. اهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي :
   أ..... ب) ..... ج) .....

6. يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها : .....

.....

.....

7. إن من أهم أنواع معدلات الفائدة الاسمية المستخدمة هي :

أ) ..... ب) ..... ج) .....

8. يمكن إيضاح أهمية دراسة النقود بشرح العلاقة بينها وبين عدد من المتغيرات أهمها : أ)

..... ب) ..... ج) .....

9. إن من أهم العوامل المسببة لانزحاف منحنى الطلب على النقود في التحليل الكنيزي هو :

أ) ..... ب) .....

السؤال الرابع :

أ) اشرح (اشرحي) بالتفصيل دور البنك الإسلامي في عملية خلق النقود ؟

ب) وضح (وضحي) أهمية تكثيف رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية ؟

السؤال الخامس :

أ) ما الأسس المنطقية لافتراض النظرية التقليدية ثبات كل من سرعة دوران النقود والناتج القومي ؟

ب) اشرح (اشرحي) الإضافة الرئيسية لنظرية كينز فيما يتعلق بالطلب على النقود ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....